

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



التخصص: إدارة مالية

قسم: علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بمعنوان:

إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2014-2016)
وكالة رقم 324 أم البواقي

إشراف: السعيد بريكة

إعداد الطالب(ة): بثينة قالي

لجنة المناقشة:

رئيسا

جامعة أم البواقي

السعيد بريكة

مقررا

جامعة أم البواقي

مراد كواشي

مناقشا

جامعة أم البواقي

سعيدة حركات

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان لهما الفضل بعد الله في نجاحي وتوفيقي "والدي"

حفظهما الله ورعاهما لي.

إلى إخوتي وأزواجهن وأبنائهن:

حبيبة، مينة، صوفيا، أسماء، إيمان.

إلى أخي "فؤاد" وزوجته.

إلى أصدقاء دربي.

أسأل الله أن يختتم لنا جميعا بالسعادة في الدارين.

قالي بشينة

الشكر والعرفان:

الشكر الأول والأخير للجليل

رب العرش العظيم، العالم فوق كل عليم، الذي مهد لنا السبيل، وفتح لنا الأذهان والعقول فله الحمد الكثير.

واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل أتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفاضل "بريكة السعيد" عناء الإشراف بالتوجيه والنصائح القيمة خلال إنجاز هذا العمل المتواضع.

ولكل من ساهم سواء من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث،

لكل هؤلاء أقول شكراً.

وفي الأخير أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يجعله من صالح الأعمال التي ينتفع بها وأن يكتبنا من الذين يجعلون من العلم مسعى ومن العمل وسيلة ومن النجاح ثمرة تضيء على الأجيال بنور الفهم.

الفهرس

| الصفحة | المحتويات |
|--|--|
| | البسمة |
| | الإهداء |
| | الشكر |
| II | الفهرس |
| II | قائمة الجداول |
| II | قائمة الأشكال |
| II | قائمة الملاحق |
| أ | مقدمة |
| الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: الاطار النظري لإدارة المخاطر وكيفية التعامل معها |
| 3 | المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة المخاطر |
| 4 | المطلب الثاني: الماهية وخطوات إدارة المخاطر |
| 4 | الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر |
| 5 | الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر |
| 6 | الفرع الثالث: خطوات إدارة المخاطر |
| 7 | المطلب الثالث: سياسات إدارة المخاطر |
| 8 | المبحث الثاني: ماهية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي |
| 8 | المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي |
| 9 | المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان وخصائصها |
| 9 | الفرع الأول: وسائل الحد من مخاطر الائتمان |
| 10 | الفرع الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية |
| 10 | المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل |
| 11 | الفرع الأول: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية |
| 11 | الفرع الثاني: مقررات لجنة بازل 1 |

| | |
|--|---|
| 12 | الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل 2 |
| 13 | الفرع الرابع: مقررات لجنة بازل 3 |
| 13 | المبحث الثالث: ربحية البنك التجاري |
| 13 | المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الربحية |
| 13 | الفرع الأول: مفهوم الربح |
| 14 | الفرع الثاني: مفهوم الربحية |
| 14 | الفرع الثالث: أهمية الربحية |
| 15 | المطلب الثاني: مؤشرات إدارة الائتمان |
| 15 | الفرع الأول: مؤشرات قياس الربحية (المردودية) |
| 16 | الفرع الثاني: مؤشرات قياس النشاط |
| 17 | الفرع الثالث: مؤشرات قياس السيولة |
| 18 | الفرع الرابع: مؤشرات التوازن المالي |
| 20 | المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية وأثارها على ربحية البنك |
| 21 | خلاصة |
| الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي | |
| 23 | تمهيد |
| 24 | المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة أم البواقي- |
| 24 | المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR |
| 24 | الفرع الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 25 | الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 27 | المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 27 | الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 28 | الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 28 | المطلب الثالث: الهياكل المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| 32 | المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية |
| 32 | المطلب الأول: العينة والطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية |

| | |
|----|--|
| 33 | الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة |
| 33 | الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات |
| 33 | المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية |
| 34 | المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها |
| 35 | المطلب الأول: عرض نتائج تحليل التوازن المالي |
| 44 | المطلب الثاني: عرض نتائج التحليل باستخدام النسب المالية |
| 55 | خلاصة |
| 56 | الخاتمة |
| 58 | قائمة المراجع |
| | الملاحق |
| | الملخص |

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم |
|--------|--|-----|
| 35 | جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لسنة 2014-2016 لمحطة الخدمات | 01 |
| 36 | جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لسنة 2014-2016 لمحطة الخدمات | 02 |
| 37 | جدول نتائج الحسابات المختصر لسنة 2014-2016 لمحطة الخدمات | 03 |
| 38 | جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لسنة 2014-2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 04 |
| 39 | جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لسنة 2014- 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 05 |
| 40 | جدول نتائج الحسابات المختصر لسنة 2014-2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 06 |
| 41 | مؤشرات التوازن المالي لمحطة الخدمات لسنة 2014- 2016 | 07 |
| 42 | مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء لسنة 2014-2016 | 08 |
| 44 | نسب الهيكل المالي لمحطة الخدمات لسنة 2014-2016 | 09 |
| 46 | نسب النشاط لمحطة الخدمات لسنة 2014-2016 | 10 |
| 47 | نسب المردودية لمحطة الخدمات لسنة 2014-2016 | 11 |
| 49 | نسب الهيكل المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء لسنة 2014-2016 | 12 |
| 51 | نسب النشاط لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء لسنة 2014-2016 | 13 |
| 52 | نسب المردودية لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء لسنة 2014-2016 | 14 |

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم |
|--------|--|-----|
| 31 | الهيكل التنظيمي الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 01 |
| 32 | الهيكل التنظيمي العمودي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 02 |
| 41 | مخطط أعمدة بياني لمؤشرات التوازن المالي لمحطة الخدمات | 03 |
| 43 | مخطط أعمدة بياني لمؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 04 |
| 45 | مخطط يبين نسب الهيكل المالي لمحطة الخدمات | 05 |
| 46 | مخطط يبين نسب النشاط لمحطة الخدمات | 06 |
| 48 | مخطط يبين نسب المردودية لمحطة الخدمات | 07 |
| 49 | مخطط يبين نسب الهيكل المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 08 |
| 51 | مخطط يبين نسب النشاط لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 09 |
| 53 | مخطط يبين نسب المردودية لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 10 |

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

| رقم | عنوان الملحق |
|-----|---|
| 01 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمحطة الخدمات |
| 02 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمحطة الخدمات |
| 03 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمحطة الخدمات |
| 04 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمحطة الخدمات |
| 05 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمحطة الخدمات |
| 06 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمحطة الخدمات |
| 07 | جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لمحطة الخدمات |
| 08 | جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لمحطة الخدمات |
| 09 | جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لمحطة الخدمات |
| 10 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 11 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 12 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 13 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 14 | جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 15 | جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 16 | جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |
| 17 | جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء |

| | |
|--|----|
| جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء | 18 |
|--|----|

مقدمة

احتل النظام البنكي أهمية بالغة لفترات طويلة، وهذا في مختلف الأنظمة الاقتصادية، إذ يعتبر الجهاز البنكي من القطاعات التي يُرتكز عليها في تسيير رؤوس الأموال، عن طريق منح القروض الممولة للمشروعات في شتى الميادين، حيث تعمل البنوك دائما على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال وتوجيهها نحو الأفضل، وهذا لا يتسنى لها إلا عن طريق توظيف مواردها توظيفا حسنا، من خلال الحد من تركيز عمليات الإقراض وتقييد حدوده، لأنّ التوسع في منح القروض البنكية دون ترشيد قرار منح الائتمان يؤدي إلى مخاطر عديدة، وأهمها مخاطر الائتمان.

ورغم أن منح القروض يعتبر من الوظائف الرئيسية، والعامّة للبنك ويشكل المصدر الأساسي لدخله، إلا أنه يمكن أن يكون مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها، وذلك نتيجة للمخاطرة التي قام بها البنك عند تسليمه لأمواله للغير، على اعتبار أن وظيفة الإقراض تكتنفها عدة مخاطر، وهذا يؤدي بنا للإهتمام بموضوع إدارة هذه المخاطر (مخاطر القروض البنكية)، حيث يتم إدارتها من خلال تشخيص الوضعية العامة لطالبي القروض سواء شخص أو مؤسسة، وذلك بدراسة الوضعية المالية لهم معتمدا في ذلك على النسب المالية، ومؤشرات التوازن المالي، المستخرجة من القوائم المالية، وهي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري.

أولا: إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير إدارة مخاطر القروض البنكية على ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية أم البواقي؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

هذا التساؤل الرئيسي يؤدي إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يتم تحقيق ربحية البنك من خلال إدارة مخاطر القروض البنكية؟
- إلى أي مدى تحقق البنوك التجارية ربحية بكفاءة عالية في ظل تعاظم مخاطر القروض؟
- كيف يتم إدارة المخاطر التي تتعرض لها القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة نقدم جملة من الفرضيات:

- يتم إدارة المخاطر البنكية من خلال تقييم الوضعية المالية لطالب القرض.
- تكتنف عملية منح القروض من طرف البنك مخاطر ائتمانية يمكن الحد منها من خلال تقدير مخاطر القروض البنكية المختلفة؛
- أثناء منح القروض يتبع البنك سياسات احترازية لتجنب وقوع المخاطر الائتمانية؛
- تضع البنوك مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكنها من إدارة مخاطر القروض في ظل الحفاظ على حصة سوقية (الربحية) معتبرة.

رابعا: أهمية الدراسة

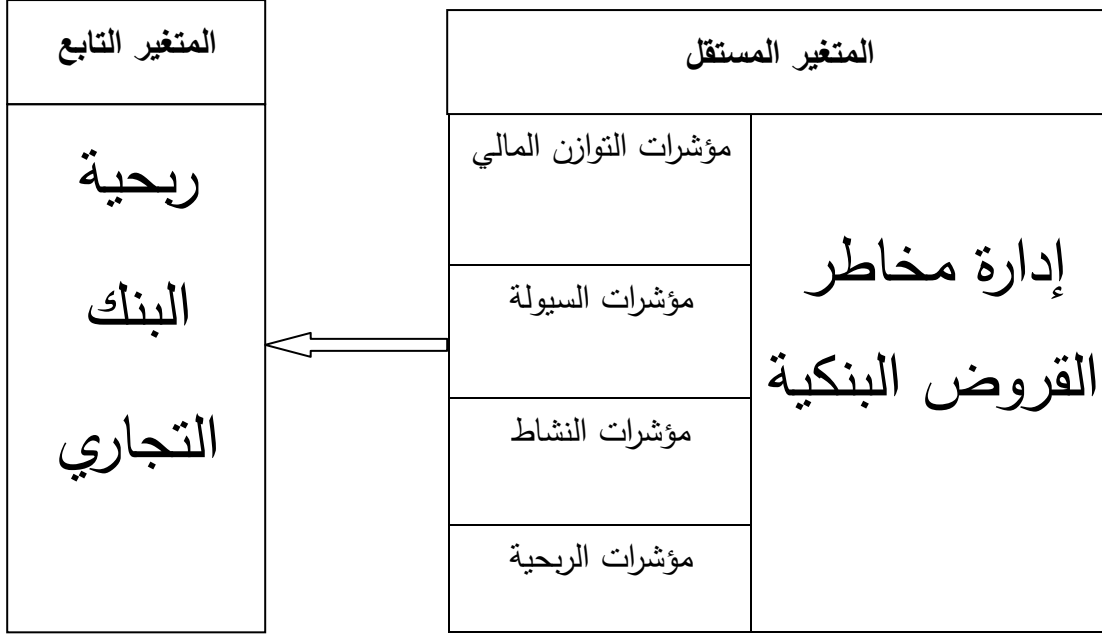
تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لرفع الستار عن ظاهرة مهمة باتت تهدد النشاط البنكي والمتمثلة في إدارة مخاطر القروض البنكية، حيث من الملاحظ أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر، نتيجة لتسارع البنوك نحو تقديم الحجم الأكبر من القروض، قصد تعظيم أرباحها لأن عدم إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفعالية يهدد ربحية البنك بالدرجة الأولى.

خامسا: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة أهم آليات إدارة مخاطر القروض البنكية وكيفية تأثيرها على ربحية البنك، وانطلاقا من الهدف الرئيسي يمكن صياغة جملة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة دراسة القروض لكونها أساسا لأي عملية تمويلية؛
- إبراز أساليب إدارة مخاطر القروض البنكية؛
- ضرورة التعرف على الإجراءات والأساليب التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإدارة مخاطر القروض البنكية؛
- دراسة أهم مؤشرات الربحية في البنوك.

سادسا: نموذج الدراسة



سابعا: أسباب اختيار الموضوع

- البنك مؤسسة اقتصادية وهدف هذه الأخيرة تحقيق الربح؛
- تعتبر القروض مورد هام بالنسبة للبنك، صف إلى ذلك كون البنك مؤسسة اقتصادية وهدف هذه الأخيرة تحقيق الربح؛
- المخاطر الائتمانية المتعددة ناجمة عن سوء تسيير عملية منح القروض؛
- دور الجهاز البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية وتنشيط الاقتصاد البنكي في بلادنا، وكذا تزايد الطلب على القروض البنكية؛
- توسيع المعرفة على أهم الأخطار التي يمكن أن تنتج عن عملية منح القروض.

ثامنا: منهجية الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة يتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض للمفاهيم النظرية في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني تم إتباع أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية، من خلال ما يأتي:

- جمع الدراسات السابقة موضوع الدراسة عن طريق الأسلوب المكتبي؛
- القيام بدراسة ميدانية من خلال التقرب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي، والتعرف على كيفية إدارة مخاطر القروض البنكية، ومن ثم أخذ عينة من طالبي القروض والقيام بتحليل الوضعية المالية لها.

تاسعا: حدود الدراسة

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

البعد الموضوعي: إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر والمخاطر الائتمانية ومؤشرات الربحية في البنوك.

البعد المكاني: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

البعد الزمني: من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016.

عاشرا: الدراسات السابقة

لقد ازداد الاهتمام بموضوع إدارة مخاطر القروض البنكية من طرف العديد من الباحثين والدارسين، وعليه سنحاول عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيب الدراسات السابقة وفق علاقة الموضوع وسنة النشر:

1. دراسة طهير أميرة: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل" حالة عينة من الوكالات البنكية (BADR, BNA, BEA, CPA)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016. هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى دراسة الأساليب التي جاءت بها لجنة بازل من أجل قياس وإدارة المخاطر البنكية.

وجاءت الدراسة بنتائج مفادها انعدام الشفافية والإفصاح على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، رغم أن قواعد لجنة بازل تلح على فكرة ضرورة وجود الشفافية والإفصاح من خلال توافر نظام دقيق وسريع للمعلومات، يمكن الاعتماد عليه في تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

2. دراسة راقدة نبيلة: "دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية"، حالة، مذكرة ماستر في العلوم، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي أحدثته العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية خلال الفترة (2004-2014).

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية، ووجود علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي والربحية.

3. دراسة بوزيان الكاملة: "تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية" حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015. وتهدف هذه الدراسة إلى لمعرفة الجانب النظري لإدارة مخاطر الائتمان ومقارنته بواقع البنوك التجارية الجزائرية بغية تجسيد سياسة فعالة لمواجهة أخطار القروض المصرفية.

وتوصلت هذه الدراسة أن البنوك قبل منح أي قرض تقوم بدراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من استنائها للمعلومات اللازمة، والتقييم المالي لوضعيتهم، بالإضافة إلى ذلك فالبنك لديه أهداف متعارضة (السيولة، الأمان، الربحية) يسعى للملائمة بينهم.

4. دراسة عبدلي لطيفة: "دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته، مذكرة ماجستير في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012. وتهدف الدراسة إلى معرفة مختلف مصادر المخاطر التي تهدد المؤسسات الاقتصادية، وكيفية التشخيص الجيد لهذه الأخطار، وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل مع كل أنواع المخاطر.

وجاءت هذه الدراسة بنتائج أهمها: ضرورة بناء مخطط عملي مسبق يضم مختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وكذا المراحل العملية لمعالجته، أي أن يكون هناك دليل ترجع إليه الشركة حين تعرضها لأي خطر.

إحدى عشرة: مساهمة الدراسة الحالية

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مايلي:

- الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على ثلاث سنوات ابتداءً من سنة 2014 إلى غاية 2016.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي، على خلاف الدراسات السابقة التي قامت بدراسة على مستوى بنوك أخرى، وهناك دراسات أسقطت الجانب النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولكن بوكالات أو ولايات مختلفة.
- متغيرات الدراسة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة مخاطر القروض البنكية، وكذلك موضوع الربحية في البنوك، لكن الدراسة الحالية اقتصرت على كيفية إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنوك التجارية.

إثنا عشرة: هيكل الدراسة

من أجل محاولة الإلمام والإحاطة بجميع جوانب البحث، قمنا بتقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:

- الفصل الأول: تناولنا فيه أهم المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر، مفهوم إدارة المخاطر، نشأتها وأهدافها وسياساتها بالإضافة إلى الإشارة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق لجنة بازل، ضف إلى ذلك تعرضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالربحية والعلاقة بين إدارة المخاطر وآثارها على ربحية البنك.
- الفصل الثاني: فقد تم التطرق فيه إلى ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة، وكيفية إدارة مخاطر القروض الممنوحة بصفة خاصة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

تمهيد:

إن الاهتمام بدراسة الخطر وكيفية التعامل معه ومعالجة آثاره أو التخفيف من حدته، لم تعد قاصرة على هيئات التأمين، وإنما امتدت هذه المهام لكافة نواحي الحياة، لذا اهتمت جميع المؤسسات بل والحكومات بإنشاء إدارة للخطر وإدارة الأزمات في مؤسساتها المالية ومنشآتها الاقتصادية، حيث أن تطور النظام المصرفي وتوسع عملياته كان إلزاما عليه هو أيضا مواكبة هذه التطورات الحاصلة في عصرنا هذا، خاصة أن عملية الإقراض أو منح الائتمان تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، وهذه العملية تتجر عنها العديد من المخاطر، حتى وإن كانت القروض الممنوحة، محاطة بالضمانات اللازمة.

وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل من هذه المخاطر، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر، وسياساتها، وطرق قياس المخاطر الائتمانية، وكيفية الحد منها، بالإضافة إلى التعرض لمفاهيم الربحية، وأهم مؤشرات إدارة الائتمان حتى نتمكن من تحديد العلاقة بين إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- الاطار النظري لإدارة المخاطر وكيفية التعامل معها.
- ماهية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.
- ربحية البنك التجاري.

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول: الاطار النظري لإدارة مخاطر ومكيفية التعامل معها

إن إدارة المخاطر هي أحد مجالات البحث المهمة في المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لذلك كان لابد قبل البداية في عرض طرق استخدامها، وأدواتها والدخول في حيثياتها، أن نأخذ تصورا مجملا عنها بحيث نتطرق إلى خلفيات العملية، من نشأة، وتطور وضبط مفهومها، وأهدافها أو سياساتها.

المطلب الأول: نشأة وتطور إدارة المخاطر

يعتبر مفهوم إدارة المخاطر من المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق أعلى قدر ممكن من الأرباح، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مدخل مفاهيمي لإدارة المخاطر من حيث النشأة، والتعريف كما يلي:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية، الفضائية النظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمدة على علم الإدارة في تحليل التكلفة، العائد والقيمة المتوقعة هي المنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد.

وكان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفارد ببيسنزريفو عام 1956 حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما، وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وقد تبين لاحقا أن هناك طرقا أنجح للتعامل مع المخاطر بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها (لطيفة، 2012، ص25).

وقد انتشر استخدام إدارة المخاطر في المؤسسات خصوصا المالية منها كشركات التأمين وصناديق الاستثمار ورغم أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين ينافي الحقيقة، ففي الواقع فإن ظهور إدارة المخاطر يعتبر تحولا كبيرا واكبه تغيير في الاتجاه نحو التأمين، حيث كان التأمين هو الوسيلة الأساسية أو المنهج المتبع للتعامل مع المخاطر، وقد حدث انتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت حيث تراكبت حركة إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إعادة تقويم لمناهج كليات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى وعندما قررت رابطة مشترى التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975، وكان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها " إدارة المخاطر"، كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على شهادة في إدارة المخاطر، وقد تم تعديل المنهج الدراسي في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر"، وبهذا انتشر استخدام إدارة المخاطر في عالم الأعمال (آمال، 2013، ص103).

المطلب الثاني: الماهية وخطوات إدارة المخاطر.

إن إدارة المخاطر هي منهج علمي للتعامل مع المخاطر وذلك بواسطة توقع الخسائر، ثم تصميم استراتيجيات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسائر إلى أدنى حد، وذلك من خلال إتباع خطوات إدارة المخاطر وبالتالي تحقيق أهداف المنشأة.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

هناك العديد من المفكرين والمحللين الذين تعرضوا لمفهوم إدارة المخاطر، فمنهم من عرفها على أساس أنها مجموعة من الواجبات والأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولين عن المشروع للتحكم في الأخطار التي يتعرض لها، والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية المترتبة أثناء وقوع الخسارة (فريد وآخرون، 2009، ص3).

وعرفها أيضاً bernardbarthélémy على أنها نظام للإدارة مندمج داخل المؤسسة هدفه تعظيم ربح المؤسسة وتقوية قدراتها التنافسية وضمان إستمراريتها، من خلال تحديد ودراسة المخاطر المحيطة بها ومعالجتها.

وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمراً مستحيلاً، ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها والتي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية (الكاملة، 2015، ص55).

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

وعرفت أيضا إدارة المخاطر بأنها عبارة عن العملية التي تمكن من معرفة المخاطر وتحليلها باستخدام الطريقة المناسبة ومن ثم وضع الحل المناسب الذي يزيل ذلك الخطر أو يقلل من أثاره (محمد علي كاظم وآخرون، العدد 4، ص45).

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر

يطرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في التخفيف من تأثيرات المخاطرة وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى حيث صنفها hedges&mehr إلى فئتين (دريد كمال، 2012، ص105):

أ-الأهداف التي تسبق الخسائر: في أي منظمة هناك العديد من الأهداف لإدارة الخطر التي تسبق تحقق الخسائر وأهمها:

✓ الاقتصاد: يعني ذلك أن المنظمة يجب أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية، وهذا ما يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

✓ تخفيض القلق: حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير الخطر، ومنه فإدارة الخطر تهدف إلى تخفيض هذا القلق وهو هدف أكثر تعقيدا.

✓ مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: هذا يعني أن المنظمة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشآت بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

ب-الأهداف التي تلي الخسارة:

✓ البقاء: يعني بقاء المنظمة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن لها على الأقل أن تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة إذا أرادت الاستمرار، حيث تهدف إدارة الخطر إلى وضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها والتي تهدد البقاء إذا زادت عن ذلك.

✓ استمرارية العمليات: يعتبر من أهم الأهداف حيث تفقد المنظمة جزء من عملائها ومورديها ونقل قدرتها التنافسية بعد وقوع الخسارة، بمعنى أن إدارة الخطر عليها أن تضمن استئناف المنشأة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث تكون فترة التوقف قصيرة جدا.

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

- ✓ استقرار العوائد: حيث ترغب المنشأة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخل بسبب تحقق الأخطار عند حدود مقبولة، وهذا الهدف مرتبط كلياً بهدف استمرارية العمليات.
- ✓ الاستمرار في النمو: المنشأة يمكنها الاستمرار في النمو من خلال تطوير المنتجات الجديدة في الأسواق أو عن طريق الاستحواذ والاندماج، ويمكن ضمان النمو المستمر للمنشأة من خلال ضمان مصادر توريد احتياجات المنشأة في حالة تعرضها للحادث.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية: يمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية وإثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر الخسائر على الأفراد والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها آثار عكسية على العاملين المستهلكين، الموردين، الدائنين، دافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

الفرع الثالث: خطوات إدارة المخاطر

إن عملية إدارة المخاطر تشمل العديد من الخطوات المتكاملة والتي من خلال العمل بها يمكن السيطرة على المخاطر المتوقعة بشكل سريع وفعال، وتتمثل فيما يلي (رجاء، 2013، ص ص42-43):

- تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لابد في البداية من تحديدها، لأن كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح القرض، وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة، وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوثه، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر، حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات لتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر فعلى الإدارة أن توازن بين العائد على المخاطر وبين التكاليف اللازمة لضبط هذه المخاطر، وعلى البنوك أيضاً أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

➤ مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

المطلب الثالث: سياسات إدارة المخاطر

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر، وبالتالي يجب أن يكون لديه نظام للتعامل معها وفق عدة خيارات، ومنها: تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر أو قبول هذه المخاطر والتعامل معها، أو الخفض والوقاية منها وفيما يلي تفصيل لكل هذه الخيارات (عبد الناصر، 2013، ص213):

❖ تجنب الخطر:

ويقصد به اتخاذ قرارات للحد من نشاط معين أو إيقاف النشاط كلية، وذلك عندما ينطوي هذا النشاط على خسائر محتملة جسيمة ولا تتوفر لها التغطية المناسبة، وبذلك فإن سياسة تجنب المخاطر تتمثل في القرار السالب أي عدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى الخطر.

❖ الاحتفاظ بالخطر أو اقتراض الخطر:

ويعرف اقتراض الخطر أو الاحتفاظ به بأنه الفشل في اتخاذ عمل إيجابي لتجنب النتائج غير المرغوب فيها المترتبة على الخطر، واتخاذ عمل إيجابي لايجاد وسائل داخل الشركة للسيطرة على الخطر.

❖ نقل الخطر أو تحويله للغير (حكيمة، 2014، ص38):

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر إلى شخص أو الجهة الأقدر على مواجهة هذا الخطر من الشخص صاحب الخطر مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدما، ويضم تحويل الخطر من الناحية القانونية عقد يتم فيه تحديد المخاطر التي يتم تحويلها وطرفي العقد والتزامات كل طرف.

❖ تخفيض الخطر (مؤيد عبد الرحمان، 2010، ص102):

ويقصد بها جميع إجراءات الوقاية الممكنة لمنع وتقليل من فرص وقوع مسببات الخطر في صورة حادث والحد من الآثار الناتجة في حال تحقق الخطر، ويتضمن ذلك استخدام مختلف الأساليب العلمية والفكرية والتي قد تكون تحسين في طرق التفكير أو ترشيد لطرق الأداء، كما تعتمد على استخدام بعض المعدات والأجهزة الفنية التي تمكن من تحقيق أهداف هذه المؤسسة.

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

❖ مبدأ أو سياسة التنويع (عبد الناصر، 2013، ص214):

يؤكد هذا المبدأ ضرورة قيام المستثمر بتنويع موجوداته من خلال مسكه لنوعين أو أكثر، حيث تقوم هذه السياسة على توزيع المخاطر بالاعتماد على التنويع، يتم من خلال مسك محفظة تحتوي على عدد كبير من الأسهم، والتي يتم اختيارها من قطاعات اقتصادية مختلفة ولعل المقولة القديمة "لا تضع البيض كله في سلة واحدة" تعبر عن هذا المبدأ.

المبحث الثاني: ماهية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي

إن النشاط الائتماني يعتبر ذا أهمية كبيرة لنجاح المؤسسات المالية المصرفية، لذا لا بد من الاهتمام بموضوع ادارة مخاطر الائتمان حتى تتمكن المنشآت من تحقيق أهدافها، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم هذه المخاطر ووسائل الحد منها.

المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان المصرفي

إن موضوع الائتمان ومخاطره من المواضيع بالغة الأهمية، وسوف نتطرق في هذا الفرع إلى تعريف هذه المخاطر، وقبل التطرق إلى ماهية مخاطر الائتمان، يجب التعرف أولاً على مصطلح الائتمان المصرفي، حيث يمثل هذا الأخير جانبا هاما من وظائف البنوك التجارية، بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك التجارية.

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (حسن سمير، 2010، ص ص58-59).

ويعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل قصير الأجل، والمصارف التجارية من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة التي توفر الأموال على شكل ائتمان قصير الأجل للشركات المختلفة لسد حاجتها من الأموال لتمويل عملياتها الجارية (قاسم نايف، 2009، ص ص300-301).

أما بالنسبة لمخاطر الائتمان المصرفي فهي تتعلق دائماً بالسلفيات (القروض) والحساب على المكشوف أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتتجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض (الأجل) (محمد عبد الفتاح، 2014، ص62).

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

وقد عرف الاقتصادي GERHARD SCHROECK (2002) مخاطر الائتمان: بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض (جهاد، 2012، ص ص8-9).

وعرفت مخاطر الائتمان بأنها احتمالية التعرض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية (كويل، 2006، ص7).

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها نهج منظم لإدارة عدم اليقين من خلال تقييم المخاطر، تطوير الاستراتيجيات لإدارتها، وتخفيف الخطر، وتنطوي إستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان على نقل المخاطر إلى أطراف أخرى، تجنب المخاطر وتقليل التأثير السلبي لها، بالإضافة إلى تقبل بعض أو كل عواقب خطر معين (Fanli, 2014, p36)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم وفاء العميل بالالتزاماته تجاه البنك في المواعيد المحددة.

المطلب الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان وخصائصها

سوف نوضح في هذا المطلب أهم وسائل الحد من مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى خصائص هذه المخاطر.

الفرع الأول: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي من أقدم المخاطر بالنسبة للمصارف كما أنها تحدث نتيجة لمجموعة من المخاطر متعددة الأبعاد، لذلك يجب اللجوء إلى وسائل الحد منها حتى يتمكن المصرف من إدارتها والتخلص منها بنسبة عالية، ومن بين هذه الوسائل ما يلي (صالح وآخرون، 16-17 أبريل 2007، ص10):

✓ الحد من التركيز الائتماني (التسهيلات):

يقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين، وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها، فهناك بعض الدول تفرض حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% و 25%.

✓ قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (سواء، 2015، ص12):

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض الطويلة الأجل لا توجي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

✓ الحصول على الضمانات (بن علي وآخرون، 2013، ص ص 199-201):

يشترط البنك تقديم ضمانات لتفادي خطر عدم تسديد مستحقاته في التواريخ المحددة، وتتخذ هذه الإجراءات بقصد إيجاد مصدر للتعويض في حالة عجز المدين، ويكون هذا التعويض عن طريق الضمانات المقدمة، وقد تكون هذه الضمانات إما شخصية (عينية) أو حقيقية، حيث تركز الأولى على تعهد مقدم من طرف الأشخاص الذي بموجبه يعدون بالتسديد، عوضاً عن المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالالتزامات عند تاريخ الاستحقاق، الأمر الذي يتطلب تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

أما الضمانات الحقيقية تركز على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها.

الفرع الثاني: خصائص المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي (بن علي وآخرون، 2013، ص 30):

1. المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبلية؛
2. لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛
3. يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض زائد الفوائد) أو توقيت السداد؛
4. المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض، ويعتبر المقرض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض أو الفوائد.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل

عرفت الرقابة المصرفية اهتمام كبير بإدارة المخاطر البنكية، مما استدعى وضع معايير دولية خاصة بها، وقد تبنت لجنة بازل وضع هذه المعايير، ولهذا سوف نتطرق في هذا الفرع إلى ماهية لجنة بازل وكل الاتفاقيات المنبثقة عنها.

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BIS) بمدينة بازل بسويسرا وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وإزدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك الأمريكية، غرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك، وذلك في ثلاث جوانب (مباركة، 2014، ص10):

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية.

الفرع الثاني: مقررات لجنة بازل 1

كان الهدف الرئيسي لبازل 1 التأكيد من أن المؤسسات المالية لديها رأس مال كاف لمواجهة التزاماتها ولاستيعاب الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن تتعرض لها موجوداتها الائتمانية، وقد ركز معيار بازل 1 على الخطر الائتماني وعلى كفاية رأس المال في المؤسسات المالية وقد قسم هذا المعيار موجودات المؤسسات المالية من الأصول الائتمانية داخل الميزانية حسب مخاطرها إلى خمس فئات معطيا أوزانا متفاوتة لمخاطر كل فئة نسبتها على التوالي: صفر%، 10%، 20%، 50%، 100%.

وجاءت لجنة بازل 1 بالمعايير التالية لرأس المال (أس هشام، 2014، ص108):

- أ- وضع معايير الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف؛
 - ب- التركيز على مخاطر الائتمان باعتباره الخطر الأساسي الذي تتحمله المصارف
- وهكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\%$$

الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل 2

في ظل التطورات الاقتصادية والمستجدات الحاصلة في الأسواق المصرفية العالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية 1988 وكانت ثمرة هذه المراجعة تشكيل اتفاقية جديدة تضم مقررات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط مستويات الأموال الخاصة وتحليل أصناف المخاطر المصرفية، وقد جاء اتفاق بازل 2 بثلاث دعائم رئيسية تتمثل فيما يلي:

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال

يقدم المقترح الجديد طرق ومداخل تتراوح بين البسيط والمعقد بالنسبة لمنهجيات قياس المخاطر، هذا وقد صنفت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى ثلاث مجموعات رئيسية (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل)

الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية

تركز على عملية المراجعة لتنفيذها على المستوى الوطني، ويتطلب تدقيق المراجعة من المشرفين وعلى المصارف أن تقوم بإجراء عملية تقييم شامل لكفاية رأس المال على أساس ما يلي (مباركة، 2014، ص14):

1. مجلس الرقابة والإدارة العليا، التقييم السليم لرأس المال؛
2. التقدير الشامل للمخاطر؛
3. الرقابة وإعداد التقارير، مراجعة عملية الرقابة الداخلية.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تهدف هذه الدعامة إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنك (أميرة، 2017، ص29).
وبذلك أصبحت المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة (الائتمان والسوق والتشغيل) والتي سميت بنسبة ماك دونوغ (Mac Donough):

إجمالي رأس المال

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

الفرع الرابع: مقررات لجنة بازل 3

بعد فشل مقررات لجنة بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات التي يقوم عليها إطار بازل (2) ومن خلال سلبيات بازل (2) جاءت بازل (3) حيث أدخلت هذه الأخيرة مفاهيم جديدة يمكن تلخيصها فيما يلي (جميلة، 2015، ص ص53-55):

- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرار؛
- قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من عام 2013 إلى غاية 2019؛
- إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها؛
- أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية.

المبحث الثالث: ربحية البنك التجاري

تسعى البنوك التجارية إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى عائد ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد مختلف التزاماته ولتكوين قدر كاف من الاحتياطات بالإضافة إلى توزيع جزء من الأرباح الناتجة على أصحاب رأس المال، إضافة إلى كون المعيار الأساسي لمدى كفاءة إدارة البنوك هو حجم الأرباح التي يحققها، والبنوك التجارية ما هي إلا مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول ربحية

للتعرف على مفهوم الربحية يجب الوقوف عند التفرقة بين مفهوم الربح والربحية.

الفرع الأول: مفهوم الربح

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، ولتحقيق هذا الربح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر (نبيلة، 2016، ص3).

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

الفرع الثاني: مفهوم الربحية

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المشروعات لكافة أنواعها المالية منها وغير المالية غير أن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة، أهمها المخاطر التي تنتج عن منح الائتمان في البنوك التجارية.

ومن هنا يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها (نبيلة، 2016، ص4).

كما يمكن القول أن الربحية هي مفهوم نسبي حيث أن الربحية المنخفضة ليست دائما علامة المرض التنظيمي والربحية العالية لا تدل دائما على مدى كفاءة البنك، والربحية هي أسمى هدف تسعى إليه المؤسسة و تتكون من كلمتين الربح والقدرة، حيث تم التطرق إلى مفهوم الربح سابقا، أما القدرة فيقصد بها قدرة المؤسسة على جني الأرباح (Ali suliemana, 2015, p19).

الفرع الثالث: أهمية الربحية

جميع البنوك تهدف لتحقيق أعلى ربحية ممكنة وذلك لأهميتها البالغة والمتمثلة في (الطاهر، 2018، ص4):

- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان، ومخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة...إلخ؛
- الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم المصرفية والشركات؛
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاث أوجه:
 1. إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة، وهو إحدى وسائل التمويل الذاتي؛
 2. تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله؛
 3. إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأس ماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم فيه.
- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

المطلب الثاني: مؤشرات إدارة الائتمان

إن كفاءة البنك وقدرته على تحقيق أرباح، ترجع إلى مدى تحكمه في إدارة مخاطر القروض البنكية، باعتبار أن وظيفتها الأساسية تتمثل في منح الائتمان، وهذا من خلال التقييم المالي الجيد للمتعاملين معها، ويكون هذا التقييم عن طريق حساب مجموعة من المؤشرات، سنتناولها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مؤشرات قياس الربحية (المردودية)

المردودية هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها، وبين مختلف الوسائل التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية، البشرية، والمالية، ويقصد بالمردودية كذلك الاستعمال الجيد للموارد.

ونجد فيها النسب التالية (مريم، 2013، ص25)

1-نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير الجارية والأصول الجارية من النتيجة الإجمالية، فالعبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة، بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، وتحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

2-نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل نسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين "الملاك"، وتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، وتمثل أهم النسب المالية، لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين "الملاك"، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، وتحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

3-نسبة ربحية النشاط: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مظلمة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية، وتحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية:

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال السنوي}) \times 100$$

الفرع الثاني: مؤشرات قياس النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكن.

ونجد فيها ما يلي (علي، 2016، ص ص 21-30):

1-نسبة دوران الحقوق: وتمثل عدد المرات في السنة، التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب، وتحسب بواسطة العلاقة:

$$\text{نسبة دوران الحقوق} = \text{رقم الأعمال بدون رسم} \div (\text{زبائن} + \text{أوراق القبض})$$

$$\text{أي: مدة دوران الحقوق} = (\text{زبائن} \div \text{أوراق القبض}) \div \text{رقم الأعمال بدون رسم} \times 360$$

وتقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، وعموما يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى، هي مهلة تسديد الموردين.

2-نسبة دوران الموردين: وتمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} \div (\text{موردين} + \text{أوراق الدفع})$$

$$\text{مدة دوران الموردين} = (1 + \text{المعدل}) \times 360$$

$$\text{أي: مدة دوران الموردين} = (\text{موردين} + \text{أوراق الدفع}) \div \text{مشتريات السنة} \times 360$$

تشير لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن المؤسسة من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها.

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

3- حركة المخزون: وهي النسبة الأكثر استعمالاً وذلك بسبب ذلك بسبب الأهمية التي تحتلها المخزونات في الأصول المتداولة، حيث تظهر لنا هذه النسبة سرعة حركة المخزون في المؤسسة وكلما ارتفع معدل دوران كان هذا مؤشر إيجابي، مع الأخذ بعين أن هذه النسبة تختلف باختلاف نشاط كل مؤسسة، ونجد:

$$\text{معدل دوران البضائع} = \text{تكلفة شراء بضاعة مبيعة} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{معدل دوران المواد واللوازم} = \text{تكلفة شراء مواد ولوازم مستعملة} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات المنجزة} = \text{تكلفة انتاج المنتجات المبيعة} \div \text{متوسط المخزون}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون أول مدة} - \text{مخزون آخر المدة}$$

$$\text{المدة} = (1 \div \text{المعدل}) \times 360$$

كلما كانت سرعة حركة المخزون كبيرة، كلما استطاعت المؤسسة تحقيق حجم أكبر من رقم الأعمال، وذلك بنفس حجم الأصول الثابتة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس السيولة

هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل وتشير هذه النسبة إلى ما مقدار الأصول المتداولة التي ينبغي توفرها لتغطية الخصوم المتداولة فوراً، باستثناء المخزون حيث يصعب بيعه حالاً.

1- نسبة التداول: تشير نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة، ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

2- نسبة التداول السريعة: تقيس هذه النسبة درجة السيولة السريعة المتاحة حالاً للوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

3- نسبة النقدية وشبه النقدية: وتحسب بقسمة النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية وشبه النقدية} = (\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة

ومما يذكر أنه إذا كانت تلك النسبة مساوية أو تزيد عن الواحد الصحيح، فقد يكون ذلك مؤشرا على إفراط المؤسسة في توفير السيولة، إذ يعني أن المؤسسة تحتفظ بأصول سائلة تساوي أو تزيد عما عليها من التزامات قصيرة، رغم أن بعض تلك الالتزامات سوف يستحق في تواريخ لاحقة (الطاهر، 2018، ص 36-37).

الفرع الرابع: مؤشرات التوازن المالي

نتطرق في هذا الفصل إلى مؤشرات التوازن المالي والتي تشمل رأس المال العامل، والاحتياج لرأس المال العامل، وكذلك الخزينة.

1- رأس المال العامل:

إن رأس المال العامل يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول الجارية الممول بالأموال الدائمة، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، وعمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول الجارية، ولغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرتها على سداد التزاماتها في آجالها، لابد من توفر هامش أمان يتمثل في فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، وهذا الهامش يمثل رأس المال العامل (فاطمة، 2017، ص 21).

ويمكن حسابه بطريقتين:

- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول غير جارية

- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = ديون قصيرة الأجل - الأصول الجارية

2- الاحتياج من رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الأمتل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل (فراح، 2014، ص 124).

ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - النقدية) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)
أي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات
مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات
مصرفية)

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة
عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

3-الخزينة:

تعرف على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي
مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وهي تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن
مالي.

أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد
عليه في تقييم الوضعية المالية (فاطمة، 2017، ص27).

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

الطريقة الثانية:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

المطلب الثالث: إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك

إن الربحية هي الهدف الأساسي والأسمى الذي يسعى إليه أي بنك ولا بد أن تكون هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحقق الربحية، وقد تخصصت دراستنا هذه على إدارة مخاطر القروض وكيفية تأثيرها على ربحية البنك.

حيث تعتمد قدرة البنوك في الوصول إلى تحقيق الربح وتعظيم الربحية على مدى قدرتها على وضع آليات وسياسات معينة بغرض التحكم في المخاطر التي تعيق نشاطها وذلك من خلال اتباع سياسات ووسائل الحد من هذه المخاطر لاسيما المخاطر الائتمانية، لأن القيام بإدارة المخاطر بشكل كفاء يقلل من هذه المخاطر وهو يعتبر أسلوب وقائي لأن البنك يتخذه قبل الوقوع في الخطر (مقيح، 2019، ص380).

الفصل الأول: الاطار المرجعي للدراسة

خلاصة:

مما تقدم في صلب الفصل تبين لنا أنه مثلما توجد للقروض إيجابيات عديدة، فهي أيضا لها سلبيات ومن أهمها المخاطر التي يقع فيها البنك عند منح القروض (مخاطر الائتمان)، حيث تمثل هذه الأخيرة أساس المخاطر التي تعترض القرار الائتماني، ولمعرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة، لمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، كما رأينا أن هناك وسائل علاجية يستطيع البنك من خلالها التخفيف منها، كما هناك أيضا طرق للحذر منها تتمثل في تعزيز القروض بضمانات قد تكون عينية أو مادية، تساعد على الحد من هذه المخاطر، ويسعى البنك من خلال كل هذا إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح لأصحاب المصالح (الملاك، المسيرين، الزبائن، الموردين) لأن الربحية هي النتيجة الطبيعية التي يرغب فيها المالكون إضافة إلى كونها ضرورة لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك كمخاطر الائتمان.

الفصل الثاني

تمهيد

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على القطاع الاقتصادي، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة واحد من هذا البنوك، والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكانة إستراتيجية في الجهاز البنكي الجزائري، وتتفرع منه عدة وكالات متواجدة في مختلف التراب الوطني.

وتعتبر وكالة أم البواقي الناشطة على مستوى الولاية إحدى أهم الوكالات، حيث تزاوّل نشاطها البنكي من خلال تقديمها لمختلف الخدمات البنكية، ومنها تلك المتعلقة بمنح القروض، فهي تمنح قروضا مختلفة للشباب والفلاحين، بالمقابل تتعرض هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى مختلف المخاطر الائتمانية (مخاطر القروض البنكية)، وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى كيفية إدارة هذه المخاطر للتقليل منها بطريقة كفؤة بما يحقق ربحية للبنك.

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم وأكبر البنوك الجزائرية في تمويل النشاط الاقتصادي عامة والفلاحي خاصة، بالإضافة أن قطاع الفلاحة من القطاعات التي تحتل مكانة بارزة في الجزائر، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأته ومفهومه ومن ثم نسلط الضوء على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

يتم التطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره عبر الفترات الزمنية.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بعد 06 أشهر من إعلان الاستقلال ويدعى حاليا ببنك الجزائر، وفي عام 1963 تم إنشاء صندوق الجزائر للتنمية ويطلق عليه حاليا البنك الجزائري للتنمية، وفي عام 1964 أنشأ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وفي سنة 1966 تم السيطرة على القطاع المصرفي الجزائري التجاري الذي كان تحت السيطرة الأجنبية، مما نتج عنه إعطاء الدولة الضرورة لإقامة وتنمية الاقتصاد الوطني، والتي من خلالها تقرر لإنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب قانون 178-60 الصادر في 03 يونيو 1966، والذي أوكل إليه بصورة عامة أمر أخذ الاقتصاد المخطط على عاتقه، فقد كان منذ إنشائه مكلفا بتمويل عدة قطاعات اقتصادية والمتمثلة في:

- القطاع الزراعي.
- قطاع التجارة الخارجية.
- مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (اسهان، 2012، ص128).

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للفلاحة الجزائرية، وبموجب المرسوم 82-206 الصادر 07 جمادى الأولى عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982، تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البنك الفلاحي) حيث نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتم تحديده قانون أساسي، ويعود ظهور هذا البنك في هاته الفترة لسببين هما:

_ رغبة هذا البنك في تدعيم الفلاحة بهدف زيادة مردوديته، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، ورفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.

_ الظروف الاقتصادية وإحاح الاقتصاد أدى إلى نشوء هذا النوع من البنوك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي، إعادة تنظيم جهاز للإنتاج الفلاحي، تنمية الوعي ببناء السدود وحفر الآبار، زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة، ولتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري وضع تخطيط فلاحي حقيقي وهيئة مالية مستقلة بذاتها، وقادرة على تمويل نشاطات هذا القطاع.

انضم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قائمة البنوك المتخصصة في:

1 التكفل بتمويل الحاجيات المختلفة للقطاع الفلاحي، وكذا تطوير وتمويل النشاطات والمتمثلة في:

- بناء السدود؛
- المؤسسات الفلاحية والصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة؛
- ديوان الفلاحة والتنظيمات الفلاحية؛
- تنظيم الغابات؛
- قطاع الصيد البحري.

2 تمويل كل المشاريع التي تساهم على تنمية الأرياف وهي:

- الأطباء الصيداليين، أطباء الأسنان، البيطريين؛
- الصناعات التقليدية (اسهان، 2012، ص129).

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا تتمتع بالاستقلال في التسيير، إن البنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة للقروض حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لاقتراضها لأشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك، بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال، وأخذ حصص

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي-

إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري.

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما:

- بنك إيداع وتوزيع الإعتمادات.
- بنك التنمية الذي ينفذ المخططات وبرامج الفلاحة.

أما بالنسبة للمجمع الجهوي لولاية أم البواقي رمزه 004، تم إنشاؤه سنة 1986، يشرف على إدارة ومراقبة الوكالات وهي في المجموع تسع وكالات مقسمة على ولايتين همل: أم البواقي وخنشلة، ويبلغ عدد الموظفين به 40 موظف، 20 منهم دائمين، و 20 مؤقتين، وتتمثل هذه الوكالات في:

وكالة أم البواقي وهي وكالة رئيسية رمزها 324.

وكالة عين مليلة رمزها 322.

وكالة عين البيضاء رمزها 325.

وكالة مسكيانة رمزها 327.

وكالة سوق نعمان رمزها 331.

وكالة عين فكرون رمزها 332.

أما بالنسبة لولاية خنشلة، فتضم الوكالات التالية:

وكالة خنشلة وهي وكالة رئيسية رمزها 326.

وكالة قايس رمزها 339.

وكالة ششار رمزها 487.

بالإضافة إلى إشراف المجمع على المركز الجهوي لصيانة وخدمات الإعلام الآلي والذي يشرف على أربع مجتمعات وهي بسكرة، باتنة، ورقلة، تبسة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

في هذا المطلب سنتطرق إلى مهام التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم أهدافه

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع بصفة عامة ما يلي:

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع وبين الهيئات المركزية التابعة لـBADR.
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات ومتابعة استقبالاتها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات.
- مراقبة وتسيير الحسابات: حيث يتم تقديم الإحصائيات والميزات بشكل شهري.
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات.
- السهر على متابعة وتنفيذ وإدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل بناء وكالة جديدة وإعادة تجهيزها.

أما بصفة خاصة فتقسم نشاطاته إلى نوعين أساسيين:

1-نشاطات التمويل:

- تمويل النشاط الفلاحي.
- تمويل المستفيدين الخواص ومختلف المساهمات الفلاحية والصناعية.
- تمويل تعاونية الخدمات وتقديم المساعدة لكل النشاطات والمؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

2-النشاطات الاقتصادية:

- تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها؛
- بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني؛

- تطوير القدرات والكفاءات لتلبية رغبات الوطن، من جهة تقديم القروض وتمويل النشاطات الاقتصادية؛
- ربط العلاقات بين الدول الخارجية عن طريق تطبيق العمليات البنكية مع الخارج؛
- القيام بمفاوضات واتفاقيات وكفاءات خاصة يقوم فيها بضبط الحسابات وتطبيق العمليات البنكية مع الخارج؛
- تنشيط وإعطاء نفس جديد لهياكل الشبكة والوكالات المركزية على التموين البشري والتجاري؛
- تحليل حسابات كل فرع ووكالة مركزية ولا مركزية وبعض النشاطات على مستوى مختلف مراكز الشبكة.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

- مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاط الأكثر مردودية.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- يهدف البنك إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل وتوفير أحسن الخدمات للعميل.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد.

المطلب الثالث: الهياكل المختلفة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون شبكة البنك حسب القرار التنظيمي 2001/05 الصادر بتاريخ 14 مارس 2001 عن المديرية العامة والمتضمن التنظيم العام الجديد للبنك، ويتكون من عدة هياكل هي:

1. هياكل التسيير:

تتكون هياكل التسيير من المديرية العامة، يرأسها الرئيس (المدير العام) وثلاثة مدراء نواب ومسؤول تقييمي والمديريات المركزية، ويتمثل دورها في:

- تساهم في وضع السياسة العامة للبنك، وتطبيق الإستراتيجية الموقعة من طرف مجلس الإدارة والمديرية العامة؛
 - الحماية والمحافظة على فوائد المؤسسة؛
 - ترقية وتطوير نوعية الخدمات المقدمة للزبائن باستمرار؛
 - تسهر على المردودية الكلية للمؤسسة وتحسينها؛
 - الحفاظ على صورة ومكانة البنك؛
- وتتكون هذه الهياكل من ثلاث نيابات للمديرية العامة والتقسيم الجهوي:

النيابات للمديرية العامة:

- نيابة المديرية العامة (موارد، قروض، تسوية)؛
- نيابة المديرية العامة (إعلام آلي، محاسبة، خزينة)؛
- نيابة المديرية العامة (الإدارة والوسائل).

2. هياكل الرقابة الداخلية والاتصالات:

تكون هذه الهياكل من المفتشية العامة ومديرية المراقبة العامة والتوجيه ودائرة الاتصالات، حيث يتركز دور المفتشية ومديرية المراقبة والتوجيه فيما يلي:

- السهر على احترام السياسة الموقعة من طرف المديرية العامة في جميع المجالات؛
- ضمان تطبيق التعليمات في كل هياكل البنك وتقييمها مع ما هو موجود في الواقع؛
- تقييم الأخطاء واقتراح تفاديه خاصة إذا كانت تمس سمعة البنك.

أما دائرة الاتصالات فيتركز دورها في:

- التعريف بالبنك داخليا وخارجيا؛

- تطوير الاتصالات الداخلية والخارجية باستعمال الوسائل المتطورة.

3. هياكل الاستغلال:

تتمثل هياكل الاستغلال في الفروع، الوكالات التجارية، وكالات المكاتب المؤقتة، المكاتب الدائمة.

ويتمثل دورها فيما يلي:

- تجسيد في أرض الواقع السياسة العامة للبنك والمخطط الاستراتيجي؛

- جمع الموارد وتوزيع القروض وتحصيل المستحقات من الزبائن؛

- جلب أكبر قدر ممكن من المردودية للبنك.

4. الهياكل الوظيفية:

تتكون الهياكل الوظيفية من مجلس إدارة الجمعيات واللجان ويتمثل دورها فيما يلي:

- مساعدة المديرية العامة في عدة مجالات محددة كالدراسات والاقتراحات؛

- الاستعانة بالمختصين للقيام بأعمالهم؛

- تقديم تقرير للمدير العام حول الأشغال التي يقوم بها.

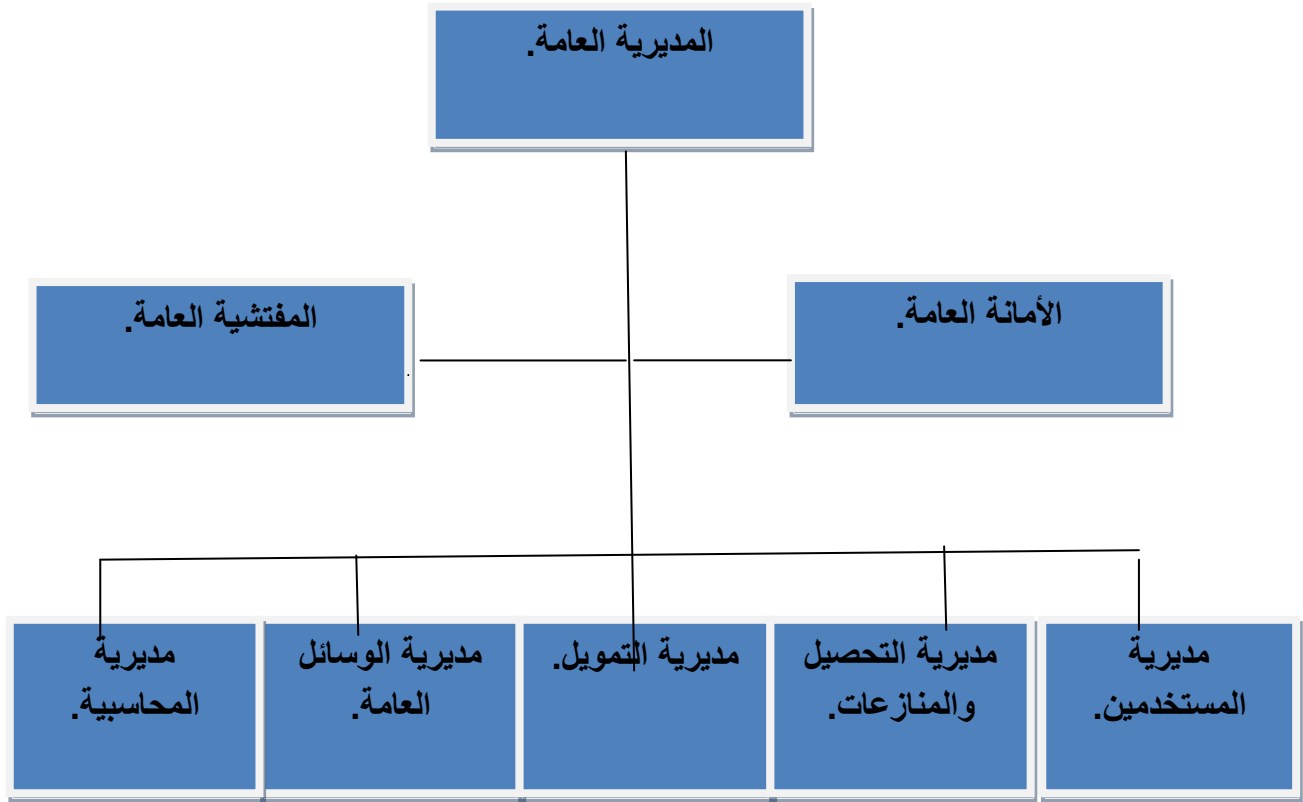
بالإضافة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ينقسم إلى قسمين:

✓ تقسيم أفقي: حسب النشاط.

✓ تقسيم عمودي: حسب السلم.

وهو ما توضحه الأشكال التالية:

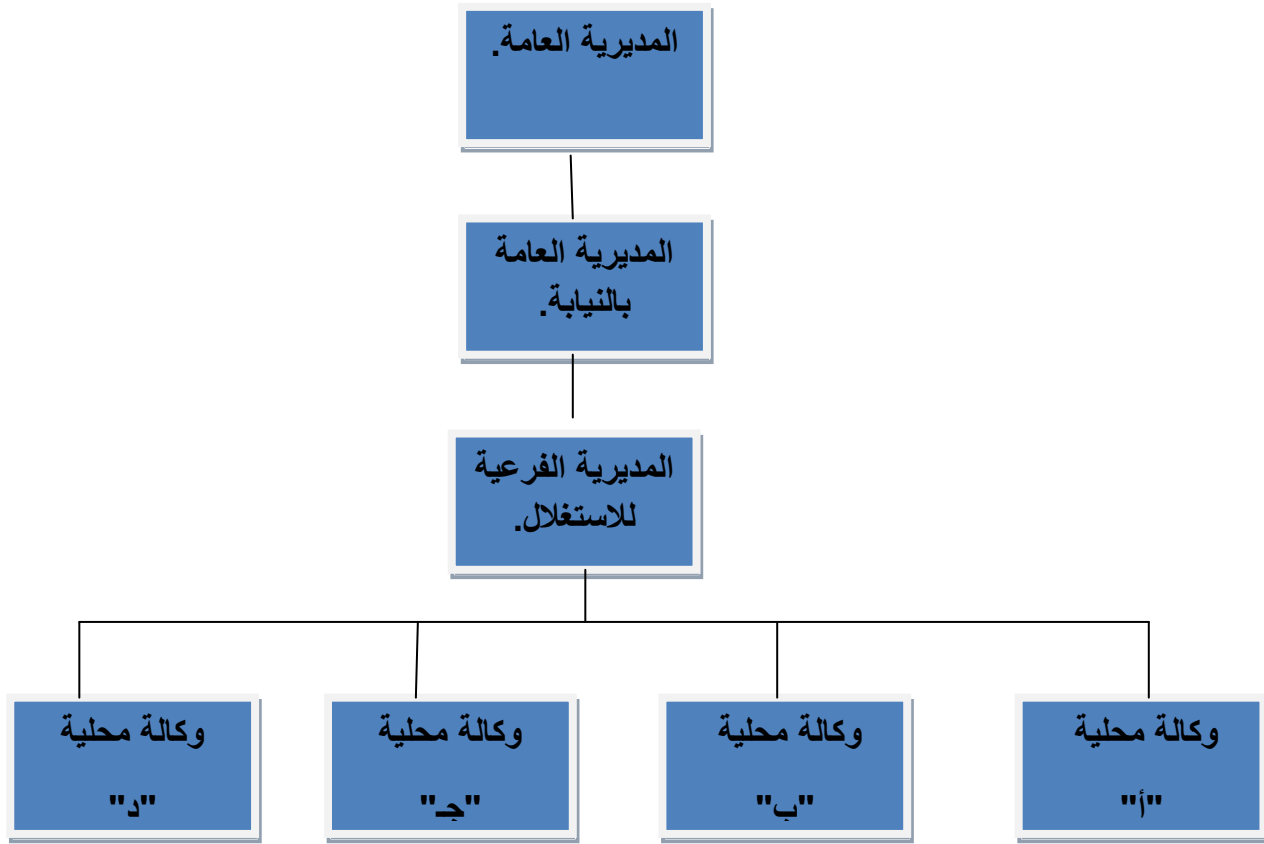
شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي الأفقي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر: وثائق المؤسسة.

ملاحظة: هذا التقسيم خاص بالمديرية المركزية للبنك لكنه نفسه الخاص بكل مديرية فرعية، إلا أنه في مكان المديرية نضع مفهوم الدائرة.

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي العمودي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.



المصدر: وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

قبل الشروع في دراسة كيفية ادارة مخاطر القروض البنكية من قبل البنوك التجارية، نوضح بعض جوانب الدراسة والممثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد متغيراتها وكيفية قياسها، وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة، كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العينة والطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، وأهم مصادر جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع المتعاملين مع البنوك والمتمثلين في طالبي القروض البنكية، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات لدى البنوك، ورغم استحالة إدراج جميع المتعاملين اقتضت الدراسة على مؤسستين الأولى تتمثل في محطات الخدمات (طريق شمال سيقوس-أم البواقي)، أما المؤسسة الثانية فهي مؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء، وتمت دراسة هاتين المؤسستين لمدة ثلاث سنوات (2014 – 2015 – 2016) وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) للمؤسستين محل الدراسة.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات

أثناء الدراسة قمنا بجمع المعلومات التي تخدم الموضوع وجمع المعطيات المالية والمتمثلة في القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لكل من المؤسستين السابق ذكرهما خلال الفترة 2014-2016.

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتعد الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، حسب موضوع الدراسة، وفي هذا المطلب سوف نتعرض لأهم الأدوات والإجراءات المعتمد عليها في الدراسة الميدانية.

تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية (EXCEL إصدار 2007).

وتعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الربحية بالنسبة لأي شركة، كما تعتبر من أهم الأساليب التي تمكن البنك من التحكم في المخاطر التي يتعرض لها، حيث تتمثل مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل والخزينة وهذه المؤشرات لوحدها غير كافية بالنسبة للبنك حتى يتمكن من تقييم أداء المتعاملين معه، وقد تم التطرق إلى كيفية حساب كل من هذه المؤشرات.

أما بالنسبة للنسب المالية التي يتعامل بها البنك فهي متعددة، نبينها كمايلي مع طريقة احتسابها:

أولاً: نسب الهيكل المالي

نسبة الاهتلاك = الاهتلاك ÷ التثبيات الخامة

نسبة الاستقلالية المالية = الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ÷ رأس المال العامل

خطر السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

خطر السيولة = الأصول الصافية ÷ مجموع الأصول

مخاطر التشغيل = رأس المال العامل ÷ (المخزون + مستحقات)

ثانياً: نسب النشاط

معدل دوران الزبائن = ديون العملاء ÷ رقم الأعمال

خطر التشغيل = رأس المال العامل ÷ (المخزون + مستحقات الزبائن)

نسبة الأعباء المالية إلى رقم الأعمال = التكاليف المالية ÷ رقم الأعمال

نسبة أعباء المستخدمين إلى رقم الأعمال = أعباء المستخدمين ÷ رقم الأعمال

ثالثاً: نسب المردودية

المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

المردودية الصافية = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

نحاول في هذا المبحث عرض النتائج التطبيقية للوضع المالية للمؤسستين من خلال قراءة القوائم المالية وتحليلها لدراسة التوازن المالي للمؤسستين وتحليلها باستخدام المؤشرات المالية.

المطلب الأول: عرض نتائج تحليل التوازن المالي

قبل التطرق لمؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية، نحاول أولاً عرض أهم القوائم المالية للمؤسستين، والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج.

1- عرض الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة محطة الخدمات (2014-2016)

جدول رقم (01): جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لسنة (2014-2016)

| 2016 | 2015 | 2014 | الأصول |
|-----------------|-----------------|----------------|--------------------------|
| | | | <u>أصول غير متداولة:</u> |
| 0 | 525000 | 0 | - أراضي |
| 0 | 4202722 | 525000 | - مباني |
| 3302151 | 0 | 5103293 | - أصول ثابتة أخرى |
| 525000 | 0 | 0 | - أصول ثابتة في الامتياز |
| | | | <u>الأصول المتداولة:</u> |
| 0 | 9140306 | 0 | - المخزون |
| 184211 | 0 | 0 | - المدينين الآخرين |
| 0 | 345585 | 0 | - الضرائب |
| 9121544 | 2864631 | 0 | - الصندوق |
| 13132906 | 17078244 | 5628293 | المجموع |

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أصول المؤسسة في تزايد كبير خلال سنتي 2014 و 2015 بقيمة معتبرة، وهذا راجع إلى زيادة قيمة الصندوق والمباني والأراضي والمخزون بالإضافة إلى الضرائب.

أما سنة 2016 نلاحظ إنخفاض كبير للأصول، وهذا راجع إلى زيادة قيمة المدينين، والصندوق والصندوق وانخفاض المخزون.

جدول رقم (02): جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لسنة (2014-2016)

| 2016 | 2015 | 2014 | الخصوم |
|-----------------|-----------------|----------------|--------------------------|
| | | | <u>الأموال الدائمة:</u> |
| | | | أموال خاصة: |
| 100000.00 | 100000,00 | 100000,00 | رأس المال المكتتب |
| 1869665,00 | 1869665,00 | 1869665,00 | رأس المال غير مكتتب |
| 4884041,00 | 3766321,00 | 2273974,00 | النتيجة الصافية |
| 6040295,00 | 2273974,00 | | الأموال الخاصة الأخرى |
| | | | الخصوم غير متداولة: |
| | | | <u>الخصوم المتداولة:</u> |
| 0 | 8425630,00 | 742000,00 | الموردين والحسابات ذات |
| 238905,00 | 642654,00 | 642654,00 | الصلة |
| | | | الضرائب |
| 13132906 | 17078244 | 5628293 | المجموع |

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ أن قيمة الخصوم في تزايد خلال سنتي 2014 و2015، وهذا مقارنة بسنة 2016 التي نلاحظ فيها إنخفاض كبير في قيمة الخصوم.

وترجع أسباب الزيادة من 2014 إلى 2015 إلى الزيادة المستمرة في النتيجة الصافية والأموال الخاصة، أما أسباب إنخفاض قيمة الخصوم في سنة 2016 تعود إلى إنخفاض قيمة الديون مقارنة بالسنوات الماضية.

جدول رقم (03): جدول نتائج الحسابات المختصر

| التغير | 2016 | التغير | 2015 | 2014 | |
|--------|-----------|--------|-----------|----------|----------------------|
| 0,32 | 162150855 | 2,08 | 122695345 | 39790876 | رقم الأعمال الصافي |
| 0,54 | 5784612 | 0,00 | 3766321 | 3747696 | القيمة المضافة |
| -1,00 | 0 | 0,34 | -6251 | -4657 | النتيجة المالية |
| 0,71 | 4884041 | 0,26 | 2859499 | 2273975 | نتيجة الدورة الصافية |

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن نتيجة الدورة الصافية في سنة 2014 قدرت ب 2273975، أما في سنة 2015 حققت المؤسسة نتيجة موجبة، ولكن أكبر من السنة الماضية بمعدل 0,26 أي حوالي الثلث، كما نلاحظ أن النتيجة في سنة 2016 شهدت ارتفاع ملحوظاً، حيث بلغ معدل الارتفاع 0,71 وهو معدل معتبر، ويعود ذلك إلى انخفاض النتيجة المالية التي كانت سالبة في السنوات الماضية، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة المبيعات (رقم الأعمال) خلال هذه السنة بمعدل 0,32.

2- عرض الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء (2016-2014)

جدول رقم (04): جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لسنة (2014-2016)

| 2016 | 2015 | 2014 | الأصول |
|----------------|----------------|----------------|--------------------------|
| | | | <u>أصول غير متداولة:</u> |
| 0 | 0 | 0 | - أراضي |
| 0 | 0 | 0 | - مباني |
| 7952016 | 0 | 0 | - أصول ثابتة أخرى |
| 0 | 0 | 0 | - أصول ثابتة في الامتياز |
| | | | <u>الأصول المتداولة:</u> |
| | | | - المخزون |
| 0 | 0 | 0 | - المدينين الآخرين |
| 55095 | 0 | 0 | - الضرائب |
| 514136 | 200290 | 200290 | - الصندوق |
| 1424381 | 1424381 | 1666334 | |
| 9945628 | 1624671 | 1866334 | المجموع |

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أصول المؤسسة الثابتة منعدمة في سنتي 2014 و 2015، وقد يرجع السبب هنا لتحصل المؤسسة على التثبيت عن طريق امتياز، أما في سنة 2016 كان للمؤسسة أصول ثابتة بقيمة 7952016، وهذا من أسباب ارتفاع أصول المؤسسة من 2014 إلى 2016، كما يرجع سبب ارتفاعها إلى الزيادة في المدينين والضرائب.

جدول رقم (05): جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لسنة (2014-2016)

| 2016 | 2015 | 2014 | الخصوم |
|----------------|----------------|----------------|------------------------------|
| | | | <u>الأموال الدائمة:</u> |
| | | | أموال خاصة: |
| 1425548,00 | 1255208,00 | 1255208,00 | رأس المال المكتتب |
| 0 | 0 | 0 | رأس المال غير مكتتب |
| -196043,00 | -7858,00 | -11760,00 | النتيجة الصافية |
| 286401,00 | 294259,00 | 306019,00 | الأموال الخاصة الأخرى |
| | | | الخصوم غير متداولة: |
| | | | <u>الخصوم المتداولة:</u> |
| 0 | 0 | 57681,00 | الموردين والحسابات ذات الصلة |
| 83062,00 | 83062,00 | 163214,00 | الضرائب |
| 9945628 | 1624671 | 1866334 | المجموع |

المصدر: وثائق المؤسسة

بالنسبة لخصوم المؤسسة نلاحظ انخفاضها من سنة 2014 إلى سنة 2015 ولكن بنسبة طفيفة، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الديون وكذا ضعف قيمة الأموال الخاصة.

كما نلاحظ أن خصوم المؤسسة في سنة 2016 شهدت ارتفاعا وهذا يرجع إلى رأس المال المكتتب.

جدول رقم (06): جدول نتائج الحسابات المختصر

| التغير | 2016 | التغير | 2015 | 2014 | |
|--------|---------|--------|--------|--------|----------------------|
| -1,00 | 0 | -0,56 | 149300 | 339300 | رقم الأعمال الصافي |
| -2,31 | -196042 | -0,56 | 149300 | 339300 | القيمة المضافة |
| 0,00 | 0 | 0,00 | 0 | 0 | النتيجة المالية |
| -3,32 | -196042 | 0,26 | 84500 | 67140 | نتيجة الدورة الصافية |

المصدر: وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن نتيجة الدورة الصافية خلال سنة 2014 قدرت ب 67140 ثم ارتفعت خلال 2015 بمعدل 0,26، وبالتالي يمكن القول أن النتيجة لم تساهم في إنتاج مورد داخلي معتبر. لكن في سنة 2016 كانت النتيجة سالبة وبمعدل كبير وهذا راجع أساسا إلى انعدام رقم الأعمال، مما أدى إلى قيمة مضافة سالبة ومن ثم النتيجة الصافية سالبة.

• تحليل التوازن المالي

سنقوم بتحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال تقييم رأسمال العامل والاحتياج في رأسمال العامل وكذلك الخزينة خلال سنوات الدراسة.

أولا: مؤسسة محطات الخدمات (طريق شمال سيقوس-أم البواقي)

سنقوم أولا بحساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة محطات الخدمات، من خلال رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل، والخزينة.

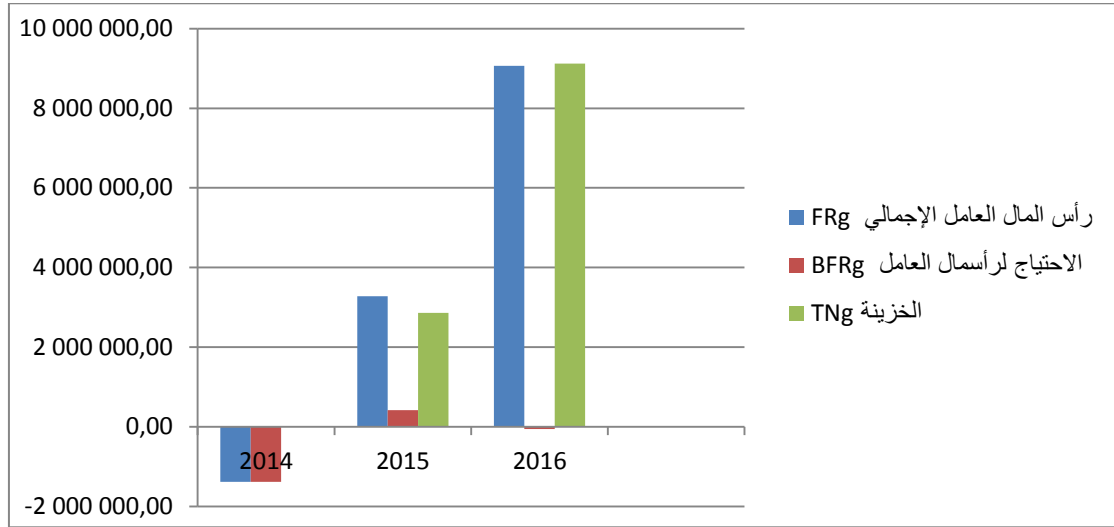
الجدول رقم (07): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة محطات الخدمات

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | مؤشرات التوازن المالي |
|--------------|--------------|---------------|--|
| 9 066 850,00 | 3 282 238,00 | -1 384 654,00 | FRg رأس المال العامل الإجمالي |
| -54 694,00 | 417 607,00 | -1 384 654,00 | BFRg الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي |
| 9 121 544,00 | 2 864 631,00 | 0,00 | TNg الخزينة |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (03): مخطط أعمدة بياني لمؤشرات التوازن المالي لمحطات الخدمات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ من الجدول (1-1) أن محطات الخدمات حققت رأس مال عام سالب خلال السنة الأولى (2014) وسبب هذا أن المؤسسة في مرحلة انطلاق المشروع (مرحلة تنفيذ المشروع)، أما في سنة 2015 فأصبح موجب وفي ارتفاع حيث حققت أكبر رصيد لها سنة 2016 قدر ب 9.066.850.00 ، وبالتالي الموارد الدائمة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي-

تغطي الأصول الثابتة، بمعنى المؤسسة لها فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها.

وكذلك من خلال ملاحظة الاحتياج في رأس المال العامل في سنة 2014 كان سالبا، بسبب عدم بدء المشروع، ثم أصبح موجبا خلال سنة 2015 معناه المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى لتغطية احتياجات الدورة، أما في سنة 2016 انخفض الاحتياج لرأس المال العامل وأصبح سالبا، وهذا يدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

أما بالنسبة للخزينة فهي موجبة وفي ارتفاع، أي أنها إيجابية للغاية وتحتاج إلى إدارتها بطريقة كفوة، من أجل تجنب الوقوع في مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

ثانيا: مؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

في هذا الجزء سنقوم بالتحليل المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء، من خلال تقييم رأس المال العامل والاحتياج لرأس المال العامل، وكذلك الخزينة.

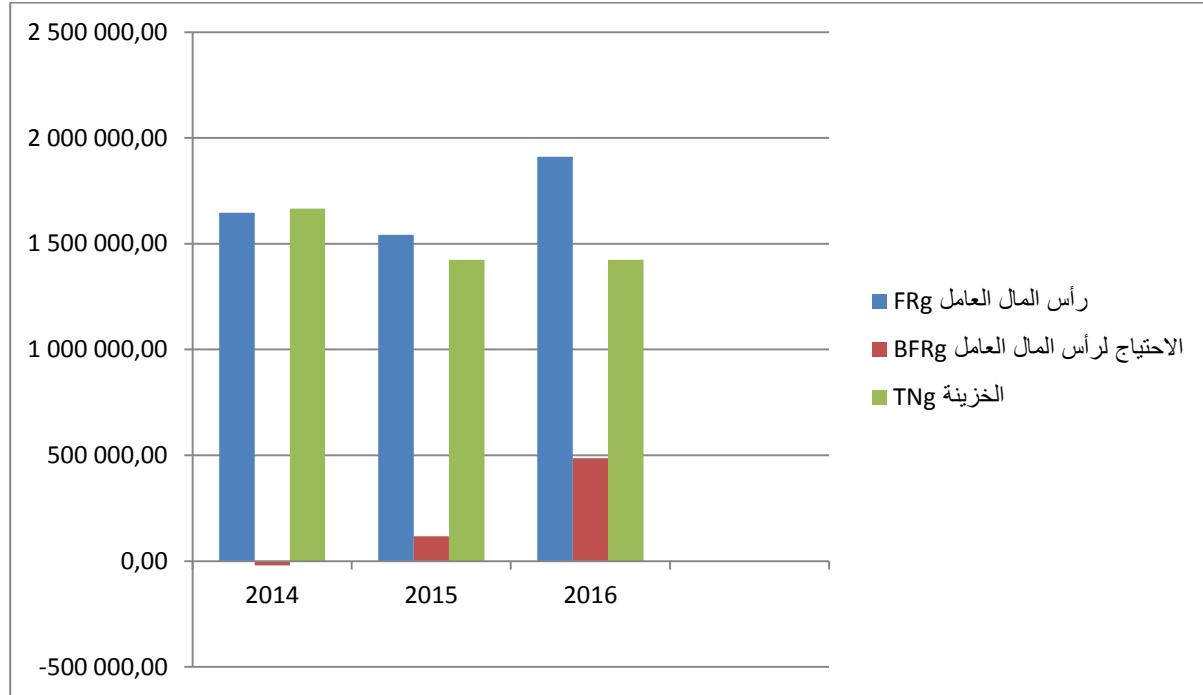
الجدول رقم (08): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

الوحدة: دج

| 2016 | 2015 | 2014 | مؤشرات التوازن المالي |
|--------------|--------------|--------------|--|
| 1 910 550,00 | 1 541 609,00 | 1 645 729,00 | FRg رأس المال العامل الإجمالي |
| 486 169,00 | 117 228,00 | -20 605,00 | BFRg الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي |
| 1 424 381,00 | 1 424 381,00 | 1 666 334,00 | TNg الخزينة |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (04): مخطط أعمدة بياني لمؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال ماسبق أن رأس المال العامل بالنسبة لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء كان موجب في سنوات الدراسة الثلاث، وهذا نتيجة لتغطية الموارد الدائمة الأصول الثابتة.

كما نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل كان سالب في السنة الأولى وهذا يدل على الحالة المالية الجيدة للمؤسسة، إلا أنه في هذه الحالة على المؤسسة عدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكلة تجميد الأموال، ثم ارتفع في سنتي 2015 و2016 وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى لتمويل احتياجاتها، مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

أما الخزينة فكانت موجبة لكنها شهدت انخفاض محسوس في السنتين الأخيرتين وهذا يبين لنا مدى كفاءة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزاماتها، كما تبين لنا المركز المالي الجيد الذي تتمتع به المؤسسة، وبمعنى آخر هذه النتائج الايجابية تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.

المطلب الثاني: عرض نتائج التحليل باستخدام النسب المالية

تم التطرق سابقا إلى التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي (التحليل المالي)، وفي هذا الفرع سوف نعرض مختلف النسب المالية.

أولا: مؤسسة محطة الخدمات

نستعرض في هذا الجزء كل من نسب الهيكل المالي، ونسب النشاط، ونسب المردودية لمؤسسة محطة الخدمات.

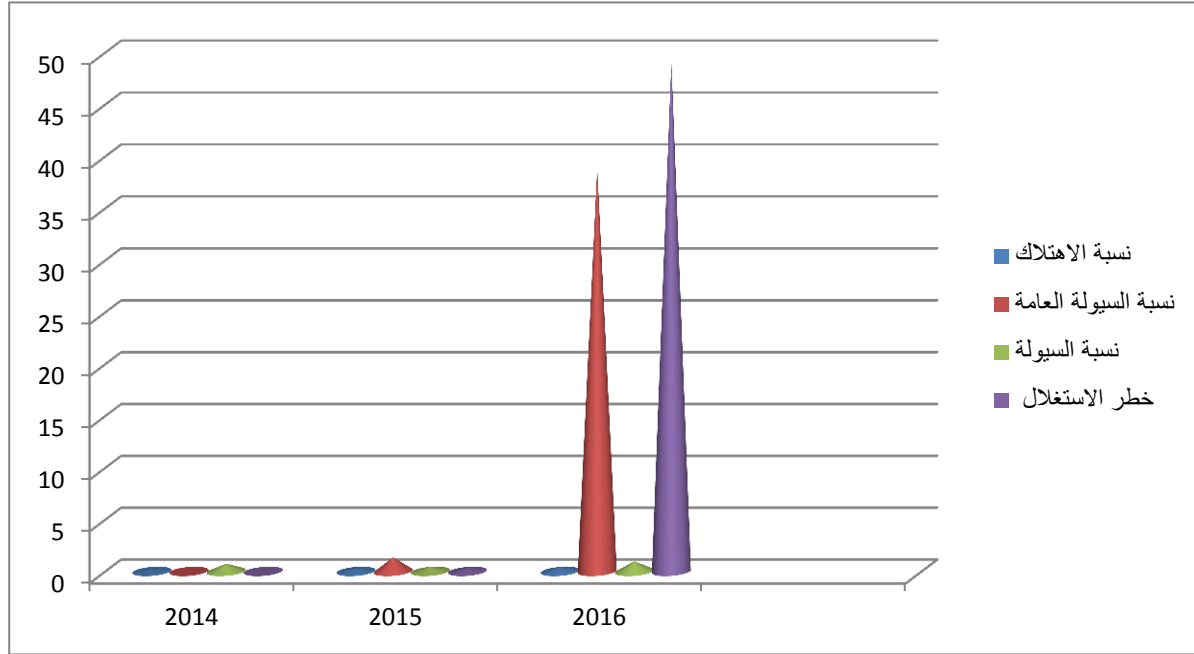
➤ نسب الهيكل المالي:

جدول رقم (09): نسب التوازن المالي لمحطة الخدمات

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب الهيكل المالي |
|-------|------|------|---------------------|
| 0,41 | 0,30 | 0,14 | نسبة الاهتلاك |
| 38,95 | 1,36 | 0,00 | نسبة السيولة العامة |
| 0,98 | 0,47 | 0,75 | نسبة السيولة |
| 49.22 | 0,35 | 0,00 | خطر الاستغلال |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (05): مخطط يبين نسب الهيكل المالي لمحطة الخدمات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاهتلاك في ارتفاع خلال سنوات الدراسة، وهذه النسبة تعبر عن مدى اهتلاك الأصول الإنتاجية.

أما نسبة السيولة العامة خلال سنتي 2014 و 2015 أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة عجزت عن تمويل الأصول الثابتة، بينما سنة 2016 فاقت الواحد الصحيح، وهي نسبة كبيرة، أي أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة مع وجود فائض.

أما بالنسبة لنسبة السيولة فهي تتراوح ما بين 0,47 و 0,98 وهي نسب معتبرة مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح ما بين 0,3 و 0,5.

نلاحظ أن خطر الاستغلال شهد ارتفاع خلال السنوات الثلاث ووصل إلى أقصى قيمة له في سنة 2016 وهذا راجع للفائض في الأموال الدائمة، أي أن المؤسسة لها أموال مجمدة ولا تستغلها في تمويل نشاطها.

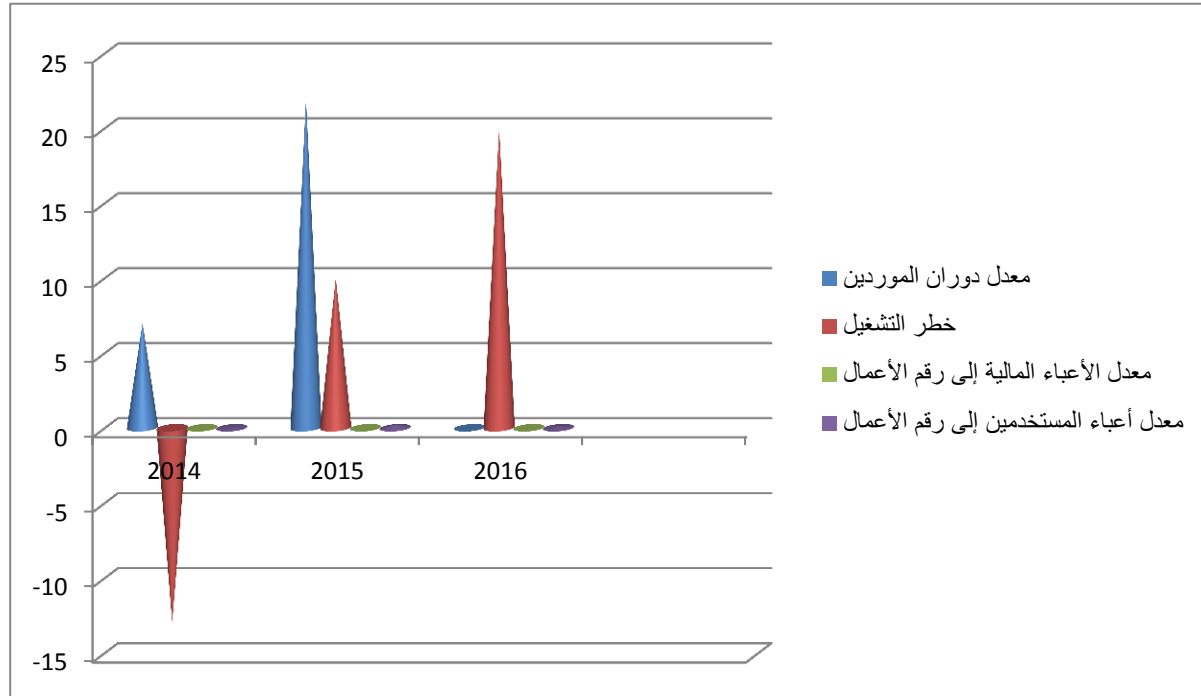
➤ نسب النشاط:

جدول رقم (10): نسب النشاط لمحطة الخدمات

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب النشاط |
|------|------|------|---------------------------------------|
| 0 | 22 | 7 | معدل دوران الموردين |
| 20 | 10 | -13 | خطر التشغيل |
| 0,00 | 0,00 | 0,00 | معدل الأعباء المالية إلى رقم الأعمال |
| 0,12 | 0,22 | 0,07 | معدل أعباء المستخدمين إلى رقم الأعمال |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (06): مخطط يبين نسب النشاط لمحطة الخدمات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي-

نلاحظ من خلال نسب النشاط أن معدل دوران الموردين في ارتفاع خلال سنتي 2014 و 2015، وتعتبر هذه المعدلات على كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في استعمال ما لديها من استثمارات، من أجل خلق وتوليد المبيعات. أما بالنسبة لخطر التشغيل فنجد أنه شهد ارتفاع محسوس، أي أن الرقابة الداخلية في المؤسسة جيدة ومتحكم فيها. نلاحظ أيضا أن معدل أعباء المستخدمين ضعيف في السنوات الثلاثة، معناه المؤسسة قادرة على تغطية أعباء المستخدمين من خلال رقم أعمالها.

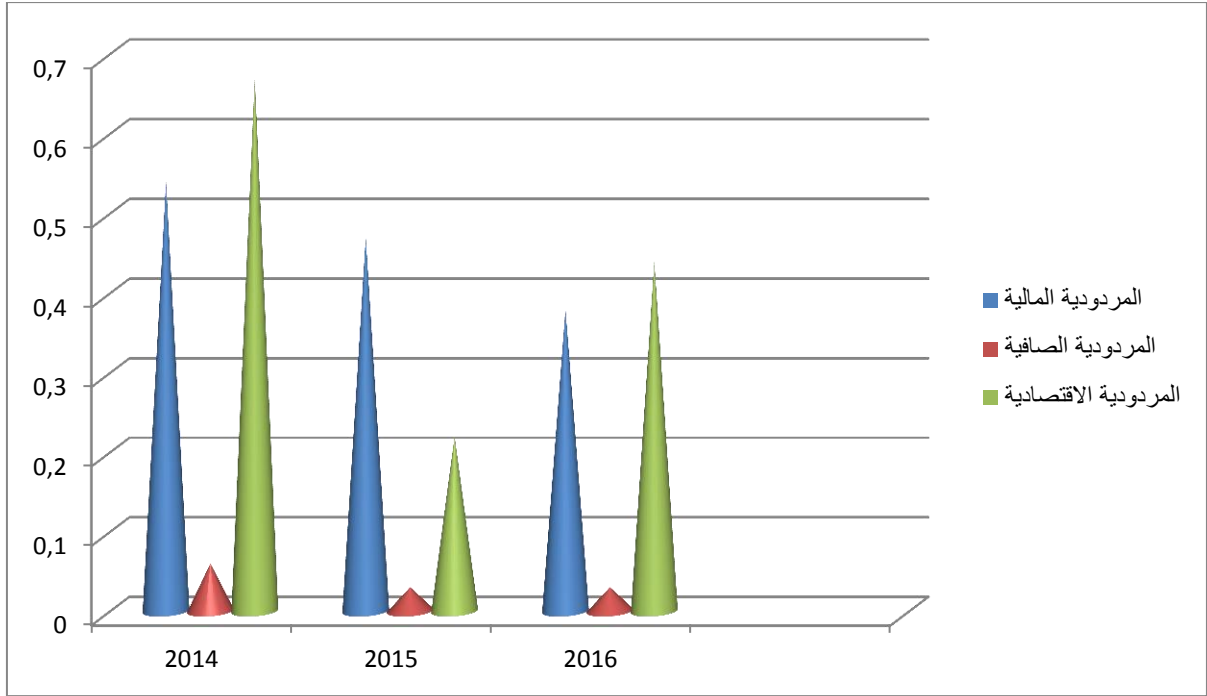
➤ نسب المردودية:

جدول رقم (11): نسب المردودية لمحطة الخدمات

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب المردودية |
|------|------|------|----------------------|
| 0,38 | 0,47 | 0,54 | المردودية المالية |
| 0,03 | 0,03 | 0,06 | المردودية الصافية |
| 0,44 | 0,22 | 0,67 | المردودية الاقتصادية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (07): مخطط يبين نسب المردودية لمحطة الخدمات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن المردودية المالية شهدت انخفاض من سنة 2014 إلى 2016 حيث كانت تقدر ب 0,54 وانخفضت إلى 0,38 وهذا يرجع إلى عدم كفاءة الأموال الخاصة في المساهمة في توليد النتيجة.

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية فشهدت أعلى مستوى لها في سنة 2014 حيث قدرت ب 0,67 وهذا معناه مدى كفاءة المؤسسة الاقتصادية بصرف النظر عن مصادر التمويل المستخدمة.

ثانيا: مؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

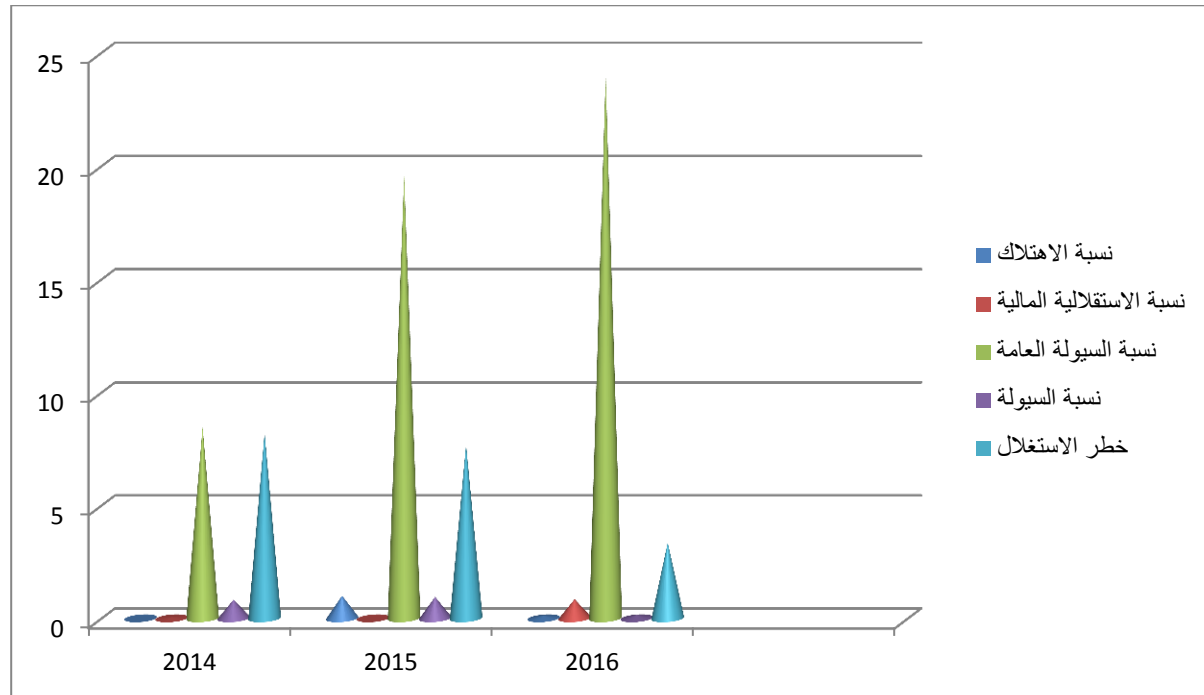
➤ نسب الهيكل المالي:

جدول رقم (12): نسب الهيكل المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب الهيكل |
|-------|-------|------|--------------------------|
| 0,13 | 1,00 | 0,00 | نسبة الاهتلاك |
| 0,85 | 0,00 | 0,06 | نسبة الاستقلالية المالية |
| 24,00 | 19,56 | 8,45 | نسبة السيولة العامة |
| 0,15 | 0,95 | 0,83 | نسبة السيولة |
| 3,36 | 7,70 | 8,22 | خطر الاستغلال |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (08): مخطط يبين نسب الهيكل المالي لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال ما سبق أن نسبة الاهتلاك مرتفعة في سنة 2015، وهذا يعبر عن مدى اهتلاك الأصول الانتاجية من قبل المؤسسة، أما في سنة 2016 انخفضت انخفاضاً محسوساً، أي أن المؤسسة قررت تجديد أصولها الانتاجية.

كما نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية لا تتجاوز الواحد الصحيح، في السنوات الثلاثة وهذا مؤشر جيد، حيث يدل على أن السياسة المالية للمؤسسة جيدة، وعدم الإفراط في استعمال الديون المالية، لأن هذه الأخيرة تؤدي للوقوع في مشاكل مالية عسيرة.

أما نسبة السيولة العامة فهي في ارتفاع ملحوظ من سنة 2014 إلى سنة 2016، وهي أكبر من الواحد الصحيح، أي أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة، مع وجود فائض قد يخلق مشكل الربحية بالنسبة للمؤسسة (تكلفة الفرصة البديلة).

لكن نسبة السيولة كانت تتراوح ما بين 0,15 و 0,95، وهي نسب قريبة إلى حد ما للنسب المعيارية التي تتراوح ما بين 0,3 و 0,5.

نلاحظ أيضاً أن خطر الاستغلال في انخفاض من سنة 2014 إلى سنة 2016، وهذا مؤشر جيد أي أن المؤسسة استطاعت تدارك خطر الاستغلال، حيث انخفض من 8,22 إلى 3,36.

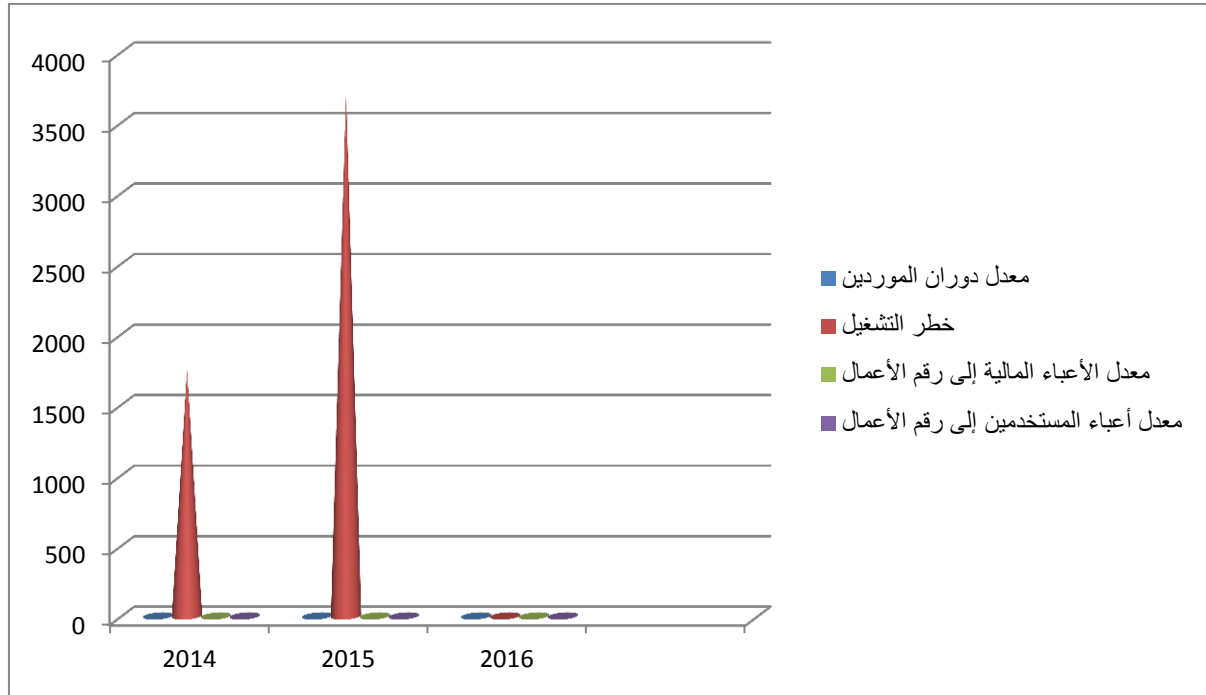
➤ **نسب النشاط:**

جدول رقم (13): نسب النشاط لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب التسيير |
|------|------|------|---------------------------------------|
| 0,00 | 0,00 | 0,00 | معدل دوران الموردين |
| 0,00 | 3717 | 1746 | خطر التشغيل |
| 0,00 | 0,00 | 0,00 | معدل الأعباء المالية إلى رقم الأعمال |
| 0,00 | 0,43 | 0,80 | معدل أعباء المستخدمين إلى رقم الأعمال |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (09): مخطط يبين نسب النشاط لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة أم البواقي-

نلاحظ من خلال ما سبق أن خطر التشغيل مرتفع جداً خلال سنتي 2014 و 2015 أي أن المؤسسة لها كفاءة عالية في التحكم في الرقابة الداخلية وبالتالي التحكم في مخاطر التشغيل، ويمكن القول أن المؤسسة تتوفر على نظام رقابي.

أما بالنسبة لمعدل أعباء المستخدمين إلى رقم الأعمال، هي معدلات ضعيفة أي أن المؤسسة قادرة على تغطية أعبائها من خلال رقم أعمالها.

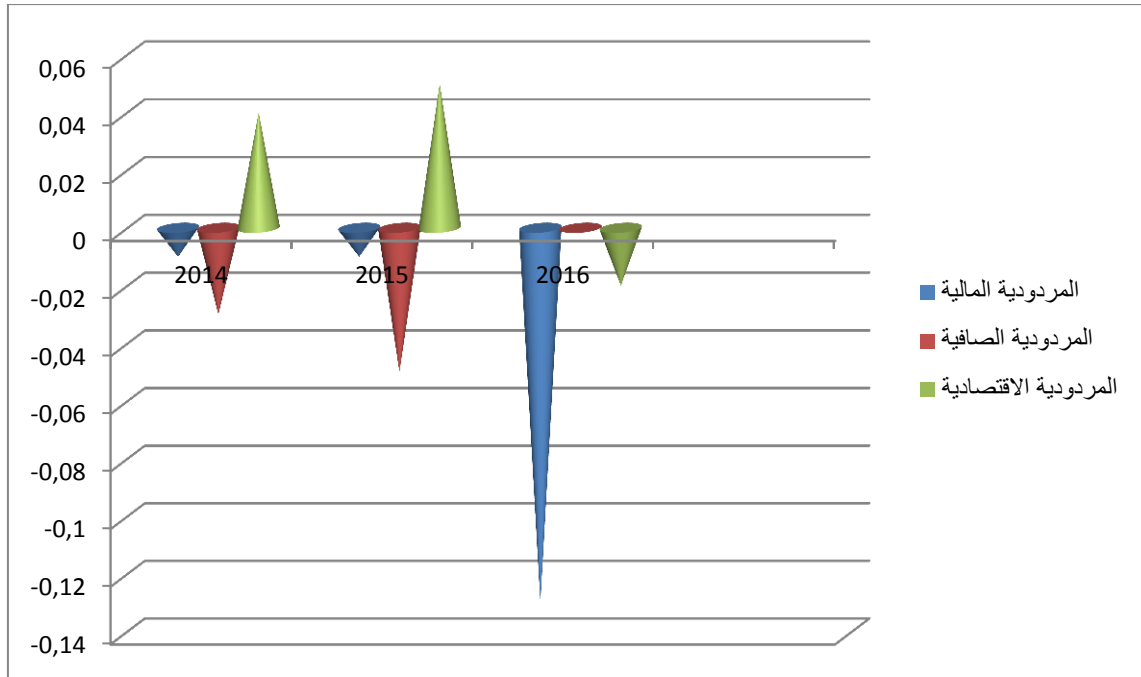
➤ نسب المردودية:

جدول رقم (14): نسب المردودية لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

| 2016 | 2015 | 2014 | نسب المردودية |
|-------|-------|-------|----------------------|
| -0,13 | -0,01 | -0,01 | المردودية المالية |
| 0,00 | -0,05 | -0,03 | المردودية الصافية |
| -0,02 | 0,05 | 0,04 | المردودية الاقتصادية |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

شكل رقم (10): مخطط يبين نسب المردودية لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن المردودية المالية سالبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على عدم قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد.

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية فقد ارتفعت في السنة الثانية بنسبة 1%، وهذا الارتفاع يبين مدى الكفاءة في استخدام الموارد لجلب الأرباح، ويمكن بها تقدير كفاءة المشروع الاقتصادي والتي على أساسها يمكن للمستثمر إتخاذ القرارات المناسبة، لتعود في السنة الثالثة وتتحفض إلى -0,02.

وبعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسستين من المؤسسات التي يتعامل معها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإعتماد على القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج، انطلاقا من هذا تم تقييم الأداء المالي للمؤسستين قبل منحهم القروض، باستخدام مجموعة من المؤشرات منها مؤشرات الأداء الربحي (المردودية)، مؤشرات أداء هيكل رأس المال، مؤشرات السيولة، ومن خلال هذا التقييم تكمن آلية ادارة المخاطر، وهذا التقييم وحده غير كافي بالنسبة للبنك حيث يقوم بأخذ فوائد على القروض و ضمانات وبالتالي يؤمن نفسه ضد أي خطر من الأخطار الممكن التعرض لها خاصة مخاطر الائتمان.

خلاصة:

من خلال استعراضنا لنتائج الدراسة التطبيقية أي إدارة مخاطر القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وآثارها على ربحيته، والتي كانت موضوع دراستنا توصلنا إلى أن البنك في جميع الحالات مؤمن بنسبة عالية أمام الأخطار التي يواجهها، خاصة المتأتية عن منح القروض، حيث يقوم البنك بتقييم أداء المؤسسات المتعاملة معه، ومن ثم لديه نسب معيارية يقدم من خلالها نقاطا فمثلا تتغير نقطة المؤسسة التي لديها نسبة استقلالية عالية على المؤسسة التي تتمتع بنسبة ضعيفة ومن ثم يتم جمع هذه النقاط واتخاذ قرار منح الائتمان أو لا.

كما حققت المؤسسات نتائج إيجابية لرأس المال العامل الإجمالي في الفترة المدروسة، وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وبهذا يتحقق الشرط الأول من شروط التوازن المالي كما حققت مؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي موجب في سنتي 2015 و2016 وفي زيادة مستمرة، بمعنى أن موارد الاستغلال لا تغطي استخدامات الاستغلال، وبهذا لم يتحقق الشرط الثاني من شروط التوازن المالي، كما عرفت كل من المؤسسات خريزة موجبة من 2014 إلى 2016 وبهذا فإن الشرط الثالث من شروط التوازن المالي محقق.

أيضا سجلت كل من المؤسسات نتائج إيجابية على العموم، خاصة بالنسبة للاستقلالية المالية، وهذا معناه أنها تمتلك هيكل مالي متوازن نوعا ما، وهذا ما يطمئن البنك بشكل كبير في إمكانية استرداده لأمواله، كما أن نسب السيولة عالية وفاقت الواحد الصحيح، أي المؤسسة لديها فائض في الأموال الدائمة، وهذا عامل جيد بالنسبة للبنك، بالإضافة إلى إمكانية المؤسسة في تغطية مختلف أعبائها بدليل نسب النشاط.

وقد أشارت النتائج السابقة إلى أن السمة الغالبة على المؤسسات، أنها مؤسسات ذات أداء مرضي، سواء في الربحية أو السيولة، وهذا ما يجعل البنك يوافق على منحها قرار منح الائتمان.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر البنك مؤسسة مالية، ذات شخصية معنوية، حيث يقوم بوظائف عديدة من أهمها استلام الودائع من العملاء، وإعادة توزيعها على الزبائن في شكل قروض، حيث تأخذ هذه القروض أشكالاً وأنواعاً من قروض قصيرة الموجهة للاستغلال، وطويلة الأجل موجهة للاستثمار.

ومن أصعب القرارات التي يواجهها البنك في عمله، هي تلك المتعلقة بعملية الإقراض لأن الهدف الأساسي لأي قرض هو تحقيق الأرباح، حيث ينجر عن هذه العملية ما يعرف بالخطر البنكي، كخطر عدم التسديد، وهو من أصعب المخاطر، لأجل هذا يقوم البنك بقياس وتقدير المخاطرة الائتمانية، ليتنبأ بها قبل حدوثها وتحديد كل المعطيات المؤدية إلى حدوث الخطر، لذا يستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات لمقابلة مخاطر عدم التسديد، ويعتمد البنك في تقديره لمخاطرة القرض على دراسة مختلف النسب والمؤشرات المالية للمؤسسة طالبة القرض.

ومن خلال دراستنا لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة أم البواقي-، التي كانت تدعيماً للإطار النظري، وجواباً لإشكالياتنا المطروحة والمتمثلة في ما مدى تأثير إدارة مخاطر القروض البنكية على ربحية البنوك التجارية العاملة في ولاية أم البواقي؟، فقد وجدنا أن البنك قبل تقديمه أي قرض، يقوم بدراسة مسبقة تقوم أساساً على تحليل العناصر المالية والشخصية للمؤسسة، ناهيك عن طلب الضمانات التي يراها البنك كفيلة لتحصيل حقوقه في حالة حدوث تعثر مالي أو إعسار في عملية التسديد.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى: فهي صحيحة، لأن إدارة المخاطر البنكية تتم من خلال تقييم الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض، وذلك من خلال دراسة مختلف النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
- بالنسبة للفرضية الثانية: فهي صحيحة، لأن عملية منح القرض تكتنفها فعلاً عدة مخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية، ويمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها من خلال التقدير الجيد لها مسبقاً.
- بالنسبة للفرضية الثالثة: فهي صحيحة، أثناء منح القرض يقوم البنك بتجنب المخاطر الائتمانية، من خلال ربطه للقروض بضمانات تكون بالنسبة له غطاءً للمخاطرة المتوقعة.

- بالنسبة للفرضية الرابعة: فهي خاطئة، لأنه ليس بالضرورة أن جميع البنوك التي تضع الاجراءات والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر القروض تحقق أكبر ربح ممكن، في ضوء السياسات التي تهدف لتعظيم الربح.

نتائج البحث:

لقد توصلنا من خلال بحثنا ودراستنا الميدانية إلى النتائج التالية:

- من أهم المخاطر التي يواجهها ويخشاها البنك هي خطر عدم التسديد (المخاطر الائتمانية)؛
- إن إدارة المخاطر ضرورية لنجاح البنوك واستمرارها، لاسيما من خلال اتباع البنك إجراءات من شأنها الحد من مخاطر الائتمان؛
- من الضروري على البنوك أن لا تمنح القرض دون دراسة دقيقة وجيدة للمشروعات الممولة، وإذا منحته يجب المتابعة الحثيثة والاطلاع المباشر وغير المباشر على سيرورة المشروع في جميع جوانبه؛
- الطريقة المعتمدة في منح القروض تقليدية، تعتمد على دراسة المؤشرات والنسب في أسلوب ستاتيكي نوعاً ما، مع تسجيلنا لعدم وجود مكتب إدارة خاص بالمخاطر المصرفية؛
- تعتمد البنوك في حالة عدم التسديد إلى الاستلاء على الضمانات التي هي تحت تصرفها؛
- إن الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك تقتصر على أخذ الضمانات بأنواعها، والتأمين ضد خطر تعثر القروض لتجنب الوقوع في الخطر.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقاً، نتقدم بتوصيات نرى بأنها كفيلة برفع مستوى الجهاز الرقابي البنكي، والمتمثلة في:

- قيام بإنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، وأن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان، والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان؛
- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك، والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر القروض؛

- ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات عند منح قرار الإقراض، وأن يكون مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع؛
- إدخال تقنيات حديثة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد؛
- العمل على إنشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقرضين والمسؤولين.

آفاق البحث:

إن البحث في موضوع إدارة مخاطر القروض البنكية لا يزال واسعا وجدير بالاهتمام والبحث، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة، ويمكن أن نذكر منها:

1. تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية؛
2. دور مخاطر القروض البنكية في تسويق القروض المصرفية؛
3. قياس ربحية المصارف المعاصرة في ظل المخاطر الائتمانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- بن علي بلعوز وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق جبار، إدارة المخاطر، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 2- حسن سمير عشيح، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 3- دريد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 4- عبد الناصر يراني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 5- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 6- كويل بريان، تحديد مخاطر الائتمان، ط1، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 7- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- 8- مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة الإستثمار والمحافظ الاستثمارية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- 1- أسمهان جبار، مدى فعالية الرقابة الداخلية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2012.
- 2- آمال عبيد، دور إدارة مخاطر المشروع في ضمان نجاح إنجاز، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، تبسة، 2013.

- 3-أميرة طهير، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
- 4-أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة دمشق، دمشق، 2014.
- 5-جميلة والي، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
- 6-جهاد حفيان، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 7-حكيم عقون، إدارة مخاطر شركات التأمين، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.
- 8-رجاء داودي، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
- 9-سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.
- 10-الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.
- 11-علي كياس، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
- 12-الكاملة بوزيان، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- 13-لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

14-مباركة جلابية، تقييم مخاطر الائتمان في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

15-مريم عناب، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

16-نبيلة رقايدة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.

ثالثا: المقالات

1-فاطمة ساجي، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017، fscsg.univ-tiaret.dz>pdf>f_sadji_analyse

2-فريد كورتل وأبجييري نصيرة والطيب داودي، إدارة المخاطر على القروض المصرفية...إشارة لحالة البنوك الجزائرية، جامعة 20 أوت 55، سكيكدة، 2009، iefpedia.com>arab>uploads2009/08

رابعا: الملتقيات

1-صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات-، المعهد الوطني للتجارة، يومي 20 -21 جانفي 2019.

2-صالح مفتاح وفريدة معارفي، المخاطر الائتمانية (تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-17 أفريل 2007.

خامسا: المجلات

1-محمد علي كاظم التميمي وحسن كريم حمزة الذبحاوي ورسول رحمان الكرعائي، قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، العدد 4، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2017.

1. Ali suliemán Alshatti, **the effect of credit risk management on financial performanse of the Jordonia commercial banks**, Journal Investment Management and Financial Innovations, 2015.
2. Fanli Yijunzou, **the impact of credit risk management on profitability of commercial banks**, 2014.

الملحق رقم (01): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2 014

N° DOSSIER :

Entreprise :

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|----------|---|------------------|----------------|------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 0,00 | 0,00 | 525 000 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 525 000,00 | 0,00 | 5 103 293 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 6 003 864,00 | 900 571,00 | 0 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 48 | Autres Créances et emplois assim | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 0,00 | 0,00 | 0 |
| | Total Actif: | 6 528 864 | 900 571 | 5 628 293 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (02): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

Bilan Comptable : PASSIF

2 014

Unité : D.A

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Désignation du poste | Montant |
|----------|--|--------------|
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 0,00 |
| 101 | Capital Emis | 100 000,00 |
| 109 | Capital non appelé | 1 969 555,00 |
| 104 | Primes et réserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | 0,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | 2 273 974,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 0,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 0,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 0,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisionnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 742 000,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 642 654,00 |
| 445 | Impôts | 0,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0 |
| 0 | | 5 628 293,00 |

Total Passif

5 628 293

Total Passif

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (03): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2 015

Entreprise : [REDACTED]

N° DOSSIER : [REDACTED]

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|-------------------|------------------|-------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 525 000,00 | 0,00 | 525 000 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 6 003 864,00 | 1 801 142,00 | 4 202 722 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 9 140 306,00 | 0,00 | 9 140 306 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 345 585,00 | 0,00 | 345 585 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 2 864 631,00 | 0,00 | 2 864 631 |
| Total Actif: | | 18 879 386 | 1 801 142 | 17 078 244 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (04): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

01/02/2017

Bilan Comptable : PASSIF

2015

Unité : D.A

N° DOSSIER

Entreprise :

| N° Poste | Désignation du poste | Montant |
|----------|--|---------------|
| | | 0,00 |
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 100 000,00 |
| 101 | Capital Emis | 1 869 665,00 |
| 109 | Capital non appelé | 0,00 |
| 104 | Primes et reserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | 3 766 321,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | 2 273 974,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 0,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 0,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 0,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisionnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 8 425 630,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 642 654,00 |
| 445 | Impôts | 0,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0 |
| 0 | | 17 078 244,00 |

Total Passif

17 078 244

Total Passif

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (05): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2 016

Entreprise : [REDACTED]

N° DOSSIER : [REDACTED]

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|-------------------|------------------|-------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif eu | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 6 003 864,00 | 2 701 713,00 | 3 302 151 |
| 212 | Immobilisations en concession | 525 000,00 | 0,00 | 525 000 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 184 211,00 | 0,00 | 184 211 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 9 121 544,00 | 0,00 | 9 121 544 |
| Total Actif: | | 15 834 619 | 2 701 713 | 13 132 906 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (06): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

Bilan Comptable : PASSIF

2 016

Unité : D.A

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Designation du poste | Montant |
|----------|--|---------------|
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 0,00 |
| 101 | Capital Emis | 100 000,00 |
| 109 | Capital non appelé | 1 869 665,00 |
| 104 | Primes et reserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | 0,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | 4 884 041,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 6 040 295,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 0,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 0,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisionnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 0,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 238 905,00 |
| 445 | Impôts | 0,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0 |
| 0 | | 13 132 906,00 |

Total Passif

13 132 906

Total Passif

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (07): جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

T.C.R

2 014

Unité : D.A

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|--|---------------|----------------|
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 39 790 876,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 0,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 33 389 398,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 0,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 1 254 600,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 818 | Autres consommations | 723 400,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 0,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'Intermédiaires et honoraires | 48 500,00 | 0,00 |
| 623 | Publicité | 0,00 | 0,00 |
| 625 | Déplacements, missions et réceptions | 0,00 | 0,00 |
| 62 | Autres services | 0,00 | 0,00 |
| 619 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérie | 0,00 | 0,00 |
| 6 | II - CONSOMMATION DE SERVICES | 0,00 | 0,00 |
| 6 364 | III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (II - I) | 0,00 | 0,00 |
| 63 | Charges du personnel | 287 820,00 | 0,00 |
| 64 | Impôts et Taxes et versements assimilés | 339 462,00 | 0,00 |
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissements | 900 571,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 4 657,00 | 0,00 |

الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

T.C.R

2 015

Unité : D.A

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|----------------|----------------|
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 122 695 345,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 0,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 116 560 320,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 0,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 0,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 618 | Autres consommations | 235 000,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 91 200,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 40 000,00 | 0,00 |
| 623 | Publicité | 0,00 | 0,00 |
| 625 | Déplacements, missions et réceptions | 0,00 | 0,00 |
| 62 | Autres services | 0,00 | 0,00 |
| 619 | Rabais,remises, ristournes obtenus sur services extérie | 0,00 | 0,00 |
| 6 | II - CONSOMMATION DE SERVICES | 0,00 | 0,00 |
| 6 364 | III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (II - I) | 0,00 | 0,00 |
| 63 | Charges du personnel | 1 269 980,00 | 0,00 |
| 64 | Impôts et Taxes et versements assimilés | 732 524,00 | 0,00 |
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissemnts | 900 571,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 6 251,00 | 0,00 |

الملحق رقم (09): جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لمحطة الخدمات

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

31/01/2017

T.C.R

2 016

Unité : D.A

N° DOSSIER

Entreprise :

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|----------------|----------------|
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissements | 900 571,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 0,00 | 0,00 |
| 6 666 | VI - RESULTAT FINANCIER | 0,00 | 0,00 |
| 696 969 | VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | 0,00 | 0,00 |
| 77 | Eléments extraordinaires (Produits) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 67 | Eléments extraordinaires (Charges) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 999 | VIII- RESULTAT EXTRAORDINAIRE | 0,00 | 0,00 |
| 695 | Impôts exigibles sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 692 | Impôts différés (Variations) sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 1 010 | IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE | 0,00 | 162 150 855,00 |
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 0,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 0,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 154 429 385,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 0,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 274 000,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 0,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 818 | Autres consommations | 0,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 0,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 0,00 | 0,00 |

الملحق رقم (10): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات
الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

Entreprise : ~~XXXXXXXXXX~~

2014
N° DOSSIER : ~~XXXXXXXXXX~~

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|------------------|------------------|------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 1 149 500,00 | 1 149 500,00 | 0 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 200 290,00 | 0,00 | 200 290 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 1 666 334,00 | 0,00 | 1 666 334 |
| Total Actif: | | 3 016 124 | 1 149 500 | 1 866 624 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (11): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : PASSIF

2014

Unité : D.A

N° DOSSIER

Entreprise :

| N° Poste | Désignation du poste | Montant |
|---------------------|--|---------------------|
| | | 0,00 |
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 1 255 208,00 |
| 101 | Capital Emis | 0,00 |
| 109 | Capital non appelé | 0,00 |
| 104 | Primes et reserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | -11 760,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | 306 019,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 0,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 96 262,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 0,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisonnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 0,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 57 681,00 |
| 445 | Impôts | 163 214,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0 |
| 0 | | 0 |
| Total Passif | | 1 866 624,00 |
| Total Passif | | 1 866 624 |

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (12): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات
الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

Entreprise : [REDACTED]

N° DOSSIER : [REDACTED] 2015

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|------------------|------------------|------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 1 149 500,00 | 1 149 500,00 | 0 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 200 290,00 | 0,00 | 200 290 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 1 424 381,00 | 0,00 | 1 424 381 |
| Total Actif: | | 2 774 171 | 1 149 500 | 1 624 671 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (12): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات
الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

Entreprise : [REDACTED]

N° DOSSIER : [REDACTED] 2015

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|------------------|------------------|------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 1 149 500,00 | 1 149 500,00 | 0 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 200 290,00 | 0,00 | 200 290 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 1 424 381,00 | 0,00 | 1 424 381 |
| Total Actif: | | 2 774 171 | 1 149 500 | 1 624 671 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (13): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات
الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : PASSIF

Unité : D.A.

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Designation du poste | Montant |
|---------------------|--|---------------------|
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 0,00 |
| 101 | Capital Emis | 1 255 208,00 |
| 109 | Capital non appelé | 0,00 |
| 104 | Primes et reserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | 0,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | -7 858,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 294 259,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 0,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 0,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisionnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 0,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 0,00 |
| 445 | Impôts | 83 062,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0,00 |
| 0 | | 0 |
| Total Passif | | 1 624 671,00 |

Total Passif

1 624 671

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (14): جانب الأصول للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية
وتهيئة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : ACTIF

Unité : D.A

2016

Entreprise : [REDACTED]

N° DOSSIER : [REDACTED]

| N° Poste | Designation du poste | Montant Brut | Amortis./Prov. | Montant Net |
|---------------------|---|-------------------|------------------|------------------|
| 111 | ACTIF NON COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 207 | Ecart d'acquisition Goodwill positif ou | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 20 | Immobilisations Incorporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 2 122 | Immobilisations Corporelles | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 21 | Terrain | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 22 | Bâtiments (Constructions) | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 211 | Autres Immobilisations corporelles | 9 101 516,00 | 1 149 500,00 | 7 952 016 |
| 212 | Immobilisations en concession | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 23 | Immobilisations en Cours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 26 | Immobilisations Financières | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 265 | Titres mis en Equivalence | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 261 | Autres participations et créances | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 271 | Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 274 | Prêts et autres actifs financiers | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 277 | Impôts différés actifs | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 222 222 | ACTIF COURANT | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 30 | Stocks et Encours | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 40 | Créances et Emplois Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 41 | Clients | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 409 | Autres Débiteurs | 55 095,00 | 0,00 | 55 095 |
| 444 | Impôts et Assimilés | 514 136,00 | 0,00 | 514 136 |
| 48 | Autres Créances et emplois assimi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 500 | Disponibilités et Assimilés | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 50 | Placements et autres actifs financi | 0,00 | 0,00 | 0 |
| 51 | Trésorerie | 1 424 381,00 | 0,00 | 1 424 381 |
| Total Actif: | | 11 095 128 | 1 149 500 | 9 945 628 |

Créances douteuses

0

الملحق رقم (15): جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

Bilan Comptable : PASSIF

Unité : D.A

N° DOSSIER

Entreprise :

| N° Poste | Designation du poste | Montant |
|---------------------|--|---------------------|
| 1 | CAPITAUX PROPRES | 0,00 |
| 101 | Capital Emis | 1 425 548,00 |
| 109 | Capital non appelé | 0,00 |
| 104 | Primes et reserves-Réserves consolidées | 0,00 |
| 105 | Ecart de réévaluation | 0,00 |
| 107 | Ecart d'équivalence | 0,00 |
| 12 | Résultat Net -Résultat Net du groupe | -196 043,00 |
| 11 | Autres Capitaux Propres - Report à nouveau | 286 401,00 |
| 160 | PASSIF NON COURANT | 0,00 |
| 16 | Emprunts et dettes Financières | 8 346 660,00 |
| 134 | Impôts (Différés et Provisionnés) | 0,00 |
| 229 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 15 | Provisions et produits constatés d'avance | 0,00 |
| 4 | PASSIF COURANT | 0,00 |
| 400 | Fournisseurs et comptes rattachés | 0,00 |
| 445 | Impôts | 83 062,00 |
| 419 | Autres dettes non courantes | 0,00 |
| 519 | Trésorerie Passif | 0,00 |
| 0 | | 0 |
| Total Passif | | 9 945 628,00 |
| Total Passif | | 9 945 628 |

Compte Courant des Associés:

0

Echéances Crédit à Moyen Terme :

0

الملحق رقم (16): جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهيئة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

T.C.R

2014

Unité : D.A

Entreprise :

N° DOSSIER

| N° Poste | Designation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|---------------|----------------|
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 0,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 339 300,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 0,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 0,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 0,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 818 | Autres consommations | 0,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 0,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 0,00 | 0,00 |
| 623 | Publicité | 0,00 | 0,00 |
| 625 | Déplacements, missions et réceptions | 0,00 | 0,00 |
| 62 | Autres services | 0,00 | 0,00 |
| 619 | Rabais,remises, ristournes obtenus sur services extérie | 0,00 | 0,00 |
| 6 | II - CONSOMMATION DE SERVICES | 0,00 | 0,00 |
| 6 364 | III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (II - I) | 0,00 | 0,00 |
| 63 | Charges du personnel | 272 160,00 | 0,00 |
| 64 | Impôts et Taxes et versements assimilés | 0,00 | 0,00 |
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissemnts | 0,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 0,00 | 0,00 |

الملحق رقم (17): جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهينة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural

17/01/2018

T.C.R

2015

Unité : D.A

N° DOSSIER

Entreprise :

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|---------------|----------------|
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 0,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 149 300,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 0,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 0,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 0,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 818 | Autres consommations | 0,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 0,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 0,00 | 0,00 |
| 623 | Publicité | 0,00 | 0,00 |
| 625 | Déplacements, missions et réceptions | 0,00 | 0,00 |
| 62 | Autres services | 0,00 | 0,00 |
| 619 | Rabais,remises, ristournes obtenus sur services extérie | 0,00 | 0,00 |
| 6 | II - CONSOMMATION DE SERVICES | 0,00 | 0,00 |
| 6 364 | III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (II - I) | 0,00 | 0,00 |
| 63 | Charges du personnel | 64 800,00 | 0,00 |
| 64 | Impôts et Taxes et versements assimilés | 0,00 | 0,00 |
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissemnts | 0,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 0,00 | 0,00 |

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|---------------|----------------|
| 6 666 | VI - RESULTAT FINANCIER | 0,00 | 0,00 |
| 696 969 | VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | 0,00 | 0,00 |
| 77 | Eléments extraordinaires (Produits) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 67 | Eléments extraordinaires (Charges) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 999 | VIII- RESULTAT EXTRAORDINAIRE | 0,00 | 0,00 |
| 695 | Impôts exigibles sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 692 | Impôts différés (Variations) sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 1 010 | IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |

الملحق رقم (18): جدول حسابات النتائج لسنة 2016 لمؤسسة الأشغال الغابية وتهينة المساحات الخضراء

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 17/01/2018

T.C.R 2016 Unité : D.A

Entreprise : KHEDDAR ABDELHAMID N° DOSSIER ~~XXXXXXXXXX~~

| N° Poste | Désignation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|---------------|----------------|
| 708 | Produits annexes | 0,00 | 0,00 |
| 709 | Rabais, remises, ristourne accordés | 0,00 | 0,00 |
| 70 | CHIFFRE D'AFFAIRES | 0,00 | 0,00 |
| 72 | Production stockée ou destockée | 0,00 | 0,00 |
| 73 | Production immobilisée | 0,00 | 0,00 |
| 74 | Subventions d'exploitation | 0,00 | 0,00 |
| 7 | I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 600 | Achats de Marchandise Vendues | 0,00 | 0,00 |
| 601 | Matières premières | 0,00 | 0,00 |
| 602 | Autres approvisionnements | 0,00 | 0,00 |
| 603 | Variations des stocks | 0,00 | 0,00 |
| 604 | Achats d'études et de prestations de services | 0,00 | 0,00 |
| 1 818 | Autres consommations | 0,00 | 0,00 |
| 609 | Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats | 0,00 | 0,00 |
| 61 | SERVICES EXTERIEURS | 0,00 | 0,00 |
| 611 | Sous-traitance générale | 0,00 | 0,00 |
| 613 | Locations | 0,00 | 0,00 |
| 615 | Entretien, réparations et maintenance | 0,00 | 0,00 |
| 616 | Primes d'assurances | 196 042,00 | 0,00 |
| 621 | Personnel extérieur à l'entreprise | 0,00 | 0,00 |
| 622 | Rémunération d'intermédiaires et honoraires | 0,00 | 0,00 |
| 623 | Publicité | 0,00 | 0,00 |
| 625 | Déplacements, missions et réceptions | 0,00 | 0,00 |
| 62 | Autres services | 0,00 | 0,00 |
| 619 | Rabais,remises, ristournes obtenus sur services extérie | 0,00 | 0,00 |
| 6 | II - CONSOMMATION DE SERVICES | 0,00 | 0,00 |
| 6 364 | III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (II - I) | 0,00 | 0,00 |
| 63 | Charges du personnel | 0,00 | 0,00 |
| 64 | Impôts et Taxes et versements assimilés | 0,00 | 0,00 |
| 7 578 | IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | 0,00 | 0,00 |
| 75 | Autres produits opérationnels | 0,00 | 0,00 |
| 65 | Autres Charges Opérationnelles | 0,00 | 0,00 |
| 68 | Dotation aux amortissements | 0,00 | 0,00 |
| 69 | Provisions | 0,00 | 0,00 |
| 29 | Pertes de valeurs | 0,00 | 0,00 |
| 78 | Reprise sur perte de valeurs et provisions | 0,00 | 0,00 |
| 7 666 | V - RESULTATS OPERATIONNELS | 0,00 | 0,00 |
| 76 | Produits financiers | 0,00 | 0,00 |
| 66 | Charges Financières | 0,00 | 0,00 |
| 6 666 | VI - RESULTAT FINANCIER | 0,00 | 0,00 |
| 696 969 | VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI) | 0,00 | 0,00 |
| 77 | Eléments extraordinaires (Produits) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 67 | Eléments extraordinaires (Charges) à préciser | 0,00 | 0,00 |
| 999 | VIII- RESULTAT EXTRAORDINAIRE | 0,00 | 0,00 |

| N° Poste | Designation du poste | Montant Débit | Montant Crédit |
|----------|---|---------------|----------------|
| 695 | Impôts exigibles sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 692 | Impôts différés (Variations) sur résultat | 0,00 | 0,00 |
| 1 010 | IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE | 0,00 | 0,00 |
| 700 | Ventes de marchandises | 0,00 | 0,00 |
| 701 703 | PRODUCTION VENDUE | 0,00 | 0,00 |
| 701 | Produits fabriqués | 0,00 | 0,00 |
| 702 | Productions de service | 0,00 | 0,00 |
| 703 | Vente de travaux | 0,00 | 0,00 |

المُلخَص

المستخلص:

هدفت الدراسة "إدارة مخاطر القروض البنكية وآثارها على ربحية البنك" إلى إبراز أهم الأساليب والإجراءات المتبعة في عملية إدارة المخاطر، ودراسة أهم مؤشرات الربحية في البنوك التجارية والعلاقة بينهما، ولمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ومن أجل ربط الجانب النظري بالواقع الجزائري، قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة أم البواقي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها ضرورة إدخال تقنيات جديدة لإدارة المخاطر، كما يجب الحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، كجزء من إدارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: ادارة المخاطر، المخاطر الائتمانية، القروض البنكية، ربحية البنك.

Abstract:

The objective of the study "manage the risks of bank loans and their effects on the profitability of the bank" was to highlight the most important methods and procedures used in the process of risk management, and study the most important profitability indicators in commercial banks and the relationship between them. To address this topic we used the analytical descriptive method in the theoretical part and case study methodology on the practical part, And in order to link the theoretical part with the Algerian reality, we studied the case of the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR) Oum El Bouaghi Agency.

The study concluded that new risk management techniques should be introduced and that credit risk management should be established in commercial banks as part of the Bank's management to identify measure and control credit risk.

Key words:

Risk Management, Credit risk, Bank loans, Bank Profitability.